التجرؤ على الدفاع عن حقوق الإنسان في زمن الوباء.

الرسم الفني لجسكيران كيه ماروي J.Kiran90@

رقم الوثيقة: ACT 30/2765/2020
أغسطس/آب 2020
اللغة الأصلية: الانكليزية
amnesty.org

منظمة العفو الدولية

المحتويات

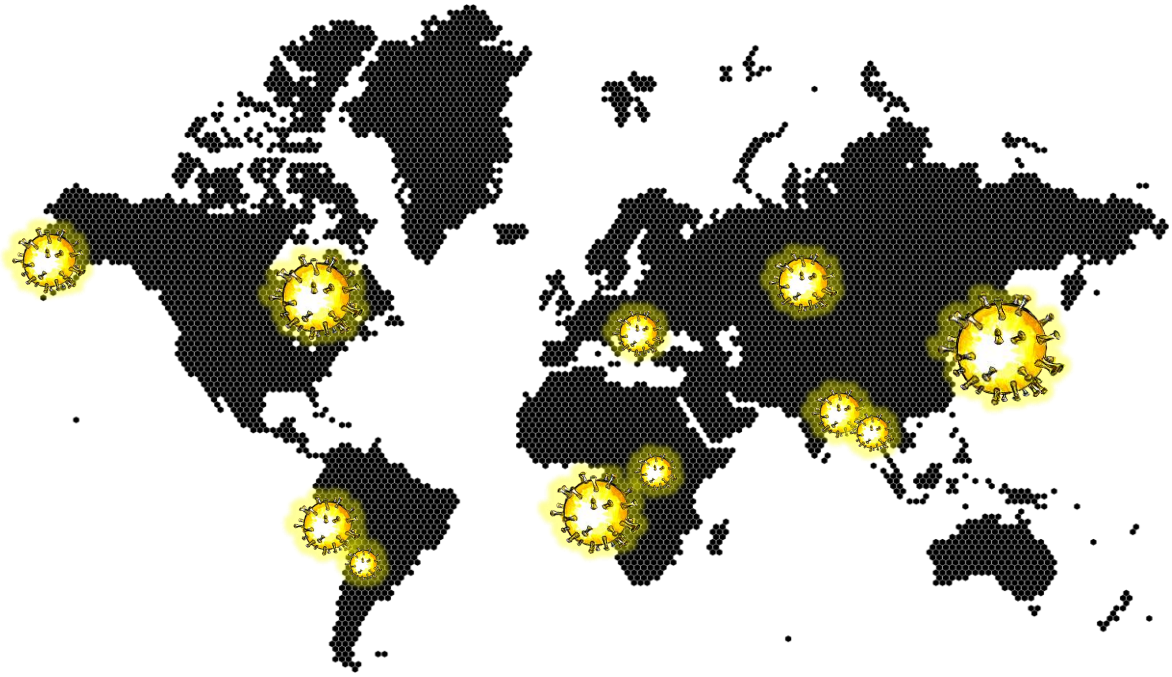

ملخص تنفيذي	**3**
1. أهمية الدفاع عن حقوق الإنسان في زمن الوباء	**5**
2. الاعتداءات التي وقعت أثناء أزمة وباء فيروس كوفيد-19	**7**
2.1 وباء فيروس كوفيد-19، ذريعة لمواصلة الاعتداءات على المدافعين وتقليص الحيز المدني	8
2.2 أخطار الجهر بالرأي بشأن مواجهة الوباء	12
2.3 استثناء المدافعين من عمليات الإفراج برغم تفشي وباء فيروس كوفيد-19: عقوبة إضافية	14
2.4 ترك المدافعين المعرضين للخطر دون حماية	16
2.5 الأخطار المحددة المرتبطة بهوية المدافعين عن حقوق الانسان	17
3. التوصيات	**20**
4. مزيد من الوثائق	**22**

ملخص تنفيذي

طرح وباء فيروس كوفيد-19، واستجابة الدول له، مجموعة من التحديات والتهديدات الجديدة أمام الذين يدافعون عن حقوق الإنسان. وفي أبريل/نيسان 2020 حثت منظمة العفو الدولية الدول على ضمان إشراك المدافعين عن حقوق الإنسان في جهود تصديها للوباء؛ لأنهم يلعبون دورًا فاعلًا مهمًا يضمن أن تحترم أي إجراءات تُتخذ حقوقَ الإنسان، وألا يستثنى منها أحداً. ودعت المنظمة أيضاً كافة الدول إلى عدم استخدام القيود المتعلقة بالوباء كذريعة لتقليص الحيز المدني أكثر، ولقمع المعارضين وأولئك الذين يدافعون عن حقوق الإنسان، أو لمنع نشر المعلومات ذات الصلة التي تعد غير مريحة للحكومات.[1]

وقد وثّقت منظمة العفو الدولية بقلق استمرار التهديدات والاعتداءات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في سياق الوباء برغم هذه التحذيرات، والالتزامات التي قدّمها المجتمع الدولي طيلة عقدين من الزمن لحماية حق الدفاع عن حقوق الإنسان والاعتراف به.[2]

وفي هذه الأوقات غير المسبوقة تدّخل المدافعون عن حقوق الإنسان، واضطلعوا بأدوار مختلفة في مجتمعاتهم، بما في ذلك من خلال تقديم معلومات حول كيفية حماية أنفسنا من فيروس كوفيد-19؛ لاسيما عندما تكون المعلومات ناقصة أو متناقضة، والتنديد بعدم وجود إجراءات وقائية، وخدمات صحية كافية، أو نقص الفحوص والمعدات الوقائية، وتقديم مساعدة إنسانية إلى الجماعات المهمشة التي يُمارس التمييز المجحف ضدها، وشجب دفع حقوق الإنسان إلى الخلف تحت ستار تشريعات الطوارئ، ومواصلة عملهم المستمر منذ زمن طويل في مجال حقوق الإنسان، وإبداء المرونة، والقدرة على التكيّف، والتصميم.

وقد وثقت منظمة العفو الدولية عشرات الاعتداءات المختلفة على الذين يدافعون عن حقوق الإنسان منذ تفشي وباء فيروس كوفيد-19 في مطلع عام 2020، برغم العمل المهم والضروري الذي يقوم به المدافعون عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. واستهدفت دول عديدة حول العالم – من ضمنها تلك التي تنادي منذ زمن طويل بحماية حقوق الإنسان – المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من الأصوات المنتقدة التي جهرت بمعارضتها لتعامل تلك الدول مع أزمة الصحة العامة. ونتيجة لذلك صبت السلطات في أجزاء عديدة من العالم جام غضبها على الذين تجرأوا على فضح وانتقاد الاستجابات الحكومية غير الكافية للوباء، أو استخدمت الإجراءات المتعلقة بفيروس كوفيد-19، وغيرها من التشريعات النافذة لإسكات صوت الذين يدافعون عن حقوق الإنسان.

وحيث كانت السلطات تقوّض أصلاً حقوق الإنسان قبل وقت طويل من ظهور الوباء؛ قدّمت هذه الأزمة ذريعة جديدة لمواصلة انتهاك حقوق الإنسان وتضييق الحيز المدني، والاعتداء على المدافعين عن حقوق الإنسان ومن يتصوّر أنهم من المعارضين. وفي حالة المدافعين عن حقوق الإنسان الذين زُج بهم في السجون ظلماً قبل انتشار الوباء، كشفت أكثر الطبيعة السياسية لاحتجازهم. وبالفعل في حين أن آلاف السجناء في شتى أنحاء العالم حصلوا على إفراج مبكّر أو مشروط أو مؤقت بسبب الأخطار التي يُشكلها فيروس كوفيد-19 في السجون المكتظة، استُثني العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان من هذه الاجراءات، وظلوا قابعين في السجن ظلماً ويواجهون عقوبة إضافية بسبب نشاطهم.

وقد تُرك المدافعون عن حقوق الإنسان الذين يعيشون في دول تتكرر فيها الاعتداءات البدنية وعمليات القتل – عرضة للخطر وبدون حماية. ويبدو أن عمليات الإغلاق الشامل، وغيرها من القيود المفروضة على حقوق الإنسان، قد أدت إلى الحد من إجراءات الحماية، وزيادة الفرص أمام أولئك الراغبين في إسكات صوت المدافعين عن حقوق الإنسان؛ على الرغم من الواجبات المترتبة على الدول لتوفير الحماية للمدافعين عن حقوق الإنسان المعرّضين للخطر.

وفي الوقت نفسه، غالباً ما استُثني ونُسي المدافعون المهمشون والذين يُمارس تمييز مجحف شديد ضدهم، خلال عمليات التصدي للوباء. اذ تضيع الحقوق التي اكتُسبت بصعوبة مع فقدان الجماعات المهمشة لمصادر رزقها، وازدياد التعديات على أراضي السكان الأصليين، وفقدان النساء لاستقلاليتهن البدنية، وتعرضهن لمزيد من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

ويضم هذا التقرير الموجز أمثلة على هذه الاعتداءات التي وثّقتها منظمة العفو الدولية ضد أولئك الذين دافعوا عن حقوق الإنسان منذ بداية تفشي وباء فيروس كوفيد-19. وإضافة إلى ذلك يتضمن التقرير ملحقاً به قائمة بالحالات الأخرى التي وثّقتها المنظمة في الأشهر القليلة الماضية، والتي ليست مدرجة في متن التقرير، لكنها تمثل بالمثل نطاق الاعتداءات التي ما برح يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان في سياق مواجهة الوباء العالمي.

---

[1] منظمة العفو الدولية، *المدافعون عن حقوق الإنسان: نحن في أشد الحاجة إليهم أكثر من أي وقت مضى! على الدول في جميع أنحاء العالم حماية المدافعين عن حقوق الإنسان خلال أزمة كوفيد-19- الحالية*، 7 أبريل/نيسان 2020، https://www.amnesty.org/ar/documents/act30/2102/2020/ar/.

[2] الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً، قرار اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة، 9 ديسمبر/كانون الأول 1998، وثيقة الأمم المتحدة A/RES/53/144، https://undocs.org/ar/A/RES/53/144.

ويُختتم التقرير بسلسلة من التوصيات إلى الدول في شتى أنحاء العالم تتضمن دعوات للدول لكي تُفرج فوراً وبدون قيد أو شرط عن جميع الذين يظلون رهن الاحتجاز لمجرد دفاعهم السلمي عن حقوق الإنسان، وتكف عن ممارسة التمييز المجحف ضد المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يجهرون بآرائهم ويساهمون في الجهود المبذولة لحماية الصحة العامة والتصدي للوباء، وتجريمهم، وترهيبهم وتعريض حياتهم للخطر، وتضمن بأن يكون أي إجراء يقيد الحق في الدفاع عن حقوق الإنسان ضرورياً ومتناسباً تماماً لحماية الصحة العامة، وغيرها من الأغراض المشروعة ذات الصلة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

طرح وباء فيروس كوفيد-19 سلسلة من التحديات الجديدة التي لا يمكن مواجهتها حصراً بمقاربات من القمة إلى القاعدة. وتحتاج الدول إلى التعلم بسرعة من الأخطاء وإلى التأقلم، والابتكار، وتقديم الاستجابات المرنة والمتمايزة على المشاكل الهائلة الناشئة من الوباء. ولا يمكن تحقيق ذلك الا عند السماح بالنقد، والتمحيص، والنقاش، والتشاور مع مختلف قطاعات المجتمع، والإصغاء إليها، وحثها على المشاركة. ولهذا السبب يشكل المدافعون عن حقوق الإنسان عناصر فاعلة مهمة في مكافحة الوباء، ويجب النظر إليهم كحلفاء وليس أعداء. وينبغي على الدول أن تقر بأنه بدون جميع الأفراد والجماعات الذين يدافعون عن حقوق الإنسان في العالم، يصبح من شبه المستحيل التصدي لوباء فيروس كوفيد-19 وإنقاذ أكبر عدد ممكن من الأرواح والأرزاق. لذا فإن الاعتراف بالمدافعين عن حقوق الإنسان، وحمايتهم، وتمكينهم من أداء عملهم الجوهري ليس فقط من واجب الدول؛ بل إنه من مصلحتها ومصلحة المجتمع ككل، وذلك للتخفيف من وطأة الأثر الأقسى للأزمة، وعدم التخلي في هذا السياق عن أولئك المعرضين لدرجة أشد من الخطر.

1. أهمية الدفاع عن حقوق الإنسان في زمن الوباء

الرسم الفني لجسكيران كيه ماروي @J.Kiran90

رقم الوثيقة: ACT 30/2765/2020
أغسطس/آب 2020
اللغة الأصلية: الانكليزية
amnesty.org

منظمة العفو الدولية

لو أُصغيَ إلى المدافعين عن حقوق الإنسان الذين حذروا من انتشار وباء فيروس كوفيد-19 قبل أشهر ولم يتم إسكاتهم لكان العالم مكاناً أكثر صحة مما هو عليه الآن، ولخسرنا عدداً أقل بكثير من الأرواح والأرزاق. ولا يملك العالم ترف تجاهل الصحفيين، والعلماء، والمهنيين الصحيين المدافعين عن حقوق الإنسان [...]

ماري لولر، المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان[3]

منذ بداية أزمة وباء فيروس كوفيد-19 العالمية أبدت دول عديدة درجات متفاوتة من الاستعداد وغالباً ما كانت استجاباتها غير كافية على صعيد الصحة العامة في مواجهة انتشار الفيروس. وقد أخفق عدد كبير جداً منها في حماية السكان بفعالية من أسوأ آثار المرض، حيث دفع العاملون في الخط الأمامي، والأشخاص الأكثر تأثراً بالمرض أفدح الأثمان. وغالباً ما أدت سياسات وإجراءات الترقيع إلى نشوء سيل من المشكلات الأخرى مثل خسارة أبواب الرزق، وتزايد مستويات الفقر والبطالة، ما أثر بشدة على قطاعات المجتمع التي تعاني درجة أشد من التهميش. وفي حالات أخرى استخدمت الدول صلاحيات الطوارئ لإصدار إجراءات قمعية لا تتقيد بمبادئ الشرعية، والضرورة، والتناسب، بل إن هذه الإجراءات أُجيزت بِنيَّة قمع الانتقادات والتقليل إلى أدنى حد من الأصوات المعارضة.

وفي هذا السياق أدى المدافعون عن حقوق الإنسان دوراً مهماً في الكفاح من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان للجميع، ومنها الحق في الصحة، والسكن، والماء، والمرافق الصحية، والعمل، والغذاء، والضمان الاجتماعي، والتعليم، والبيئة الصحية، ومستوى المعيشة اللائق، والمساواة وعدم التمييز؛ فمثلاً شارك العديد من المدافعين العاملين في مجالات الصحة العامة، والبحوث، والرعاية الصحية، والصحافة في النقاشات العامة لدق ناقوس الخطر، وإطلاع الجمهور على التحديات التي يطرحها وباء فيروس كوفيد-19 في كافة مراحل الأزمة. ويظل عملهم ضرورياً في مطالبة الدول بتقديم معلومات جديرة بالثقة، ويسهُل الاطلاع عليها على نحو يتسم بالموضوعية والشفافية، وقد أطلقوا جرس الإنذار عندما كانت الإجراءات مضرة أو غير كافية.

كذلك شاهدنا المدافعات عن حقوق الإنسان، والمدافعين عن مجتمع الميم، والمشاركين في حملات مناهضة العنصرية، والعمال والنقابيين، ونشطاء البيئة والأراضي، والمدافعين عن حقوق اللاجئين والمهاجرين، والمدافعين عن حقوق السكان الأصليين - يجهرون بأصواتهم عندما كان للتصدي لفيروس كوفيد-19 تأثير غير متناسب وقائم على التمييز المجحف على بعض قطاعات المجتمع، وبادروا بتحركات لحماية مجتمعاتهم، وعمدوا إلى تقديم المساندة الطارئة للأشخاص الأشد تهميشاً وعرضة للخطر.

لقد فعل ذلك المدافعون عن حقوق الإنسان في العالم برغم العقبات الجمة التي واجهوها مثل الاعتداءات البدنية واللفظية، والتجريم، والتمييز، والقيود التي فُرضت على الحقوق في حرية التعبير، والتجمع السلمي، وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، والحصول على العدالة. وكانت بعض هذه العقبات قائمة من قبل، وأدخل بعضها أو أصبح أكثر حدة عقب ظهور الوباء. واضطر المدافعون عن حقوق الإنسان – كي يقاوموا ويواصلوا عملهم الضروري برغم هذه التحديات – إلى الاستفادة من خبراتهم في العمل في بيئات معقدة، واستخدموا ما لديهم من القدرة على التكيّف، والاهتمام بالذات، والمساندة التضامنية من مجتمعاتهم وشبكاتهم. بيد أن هذا لا يعفي الدول من واجبها في حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والاعتراف بهم. وإذا تقاعست الدول عن توفير بيئة آمنة وتمكينية للمدافعين حتى يتسنى لهم الإسهام في إعداد خطة استجابة تحترم حقوق الإنسان، فإن الوباء وتداعياته سيكون أشد قسوة علينا جميعاً.

---

[3] الجزيرة، *في ظل فيروس كورونا يحتاج المدافعون عن حقوق الإنسان إلى مزيد من الحماية* بقلم ماري لولر، 29 مايو/أيار 2020، www.aljazeera.com/indepth/opinion/coronavirus-human-rights-defenders-protection-200528114906737.html. (بالإنجليزية)

2. الاعتداءات التي وقعت أثناء أزمة وباء فيروس كوفيد-19

الصور سكيران كيه ماروي J.Kiran90@

"سجلنا 494 اعتداء على المدافعين عن حقوق الإنسان في غواتيمالا طوال عام 2019. وقد وقع 405 حوادث من يناير/كانون الثاني إلى مايو/أيار 2020. وفي الواقع تفاقم الوضع في شهر مارس/آذار."

خورخيه سانتوس من منظمة آوديفيغوا التي تعمل على حماية المدافعين عن حقوق الإنسان في غواتيمالا، يونيو/حزيران 2020.[4]

منذ مطلع 2020 طرح وباء فيروس كوفيد-19، وتصدي الدول له، مجموعة من التحديات والأخطار الجديدة أمام الذين يدافعون عن حقوق الإنسان، علاوة على التهديدات القائمة والموثقة منذ زمن طويل التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان في العالم.[5]

ومع مباشرة الدول تطبيق إجراءات لاحتواء انتشار الفيروس أثرّ بعضها في مجموعة من حقوق الإنسان بينها الحقوق في حرية التعبير، وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، والتجمع السلمي، أحياناً بطرائق تجاوزت كثيراً ما هو ضروري ومتناسب تماماً لحماية الصحة العامة.

---

[4] قدم خورخيه سانتوس هذه المعطيات في يونيو/حزيران 2020، خلال مشاركته في ندوة على الإنترنت نظمتها لجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان حول وضع المدافعين عن حقوق الإنسان في الأمريكيتين.

[5] انظر السلسلة الحديثة لمنظمة العفو الدولية من التقارير العالمية حول المدافعين عن حقوق الإنسان: *المدافعون عن حقوق الإنسان تحت وطأة التهديد – انكماش الساحة أمام المجتمع المدني*، ACT 30/6011/2017؛ *اعتداءات مميتة لكن يمكن منعها: عمليات القتل والاختفاء القسري للذين يدافعون عن حقوق الإنسان*، ACT 30/7270/2017؛ *القوانين الرامية لتكميم الأفواه: القمع العالمي لمنظمات المجتمع المدني*، ACT 30/9647/2019؛ *تحدي السلطة ومكافحة التمييز: دعوة إلى العمل من أجل الاعتراف بالمدافعات عن حقوق الإنسان وحمايتهن*، ACT 30/1139/2019.

وقد استخدمت بعض الدول القيود المتعلقة بالوباء كذريعة لمواصلة محاولاتها القائمة منذ وقت طويل لتضييق الحيز المدني وقمع المنتقدين والمدافعين عن حقوق الإنسان أو لمجرد إسكات صوت الذين أثاروا بواعث قلق حول الطريقة التي تعاملت فيها السلطات مع الوباء، وكان بين الإجراءات الشائعة اعتماد قوانين تجرّم نشر "الأخبار الكاذبة"، في انتهاك واضح للحق في حرية التعبير أدى إلى مقاضاة العديد من الصحفيين والمدونين على الإنترنت، وتُرجم إلى تأثير مروع في عموم السكان، ووسائل الإعلام، ما أدى إلى فرض رقابة ذاتية خوفاً من الانتقام.[6]

ووضعت دول أخرى المدافعين عن حقوق الإنسان رهن الاحتجاز التعسفي برغم البرامج التي منحت آلاف السجناء إفراجاً مبكراً أو مشروطاً أو مؤقتاً. وكشف ذلك أكثر الطبيعة السياسية لعملية الاحتجاز، وباتت عقوبة إضافية على نشاطهم.

وفي حالات أخرى أتاح الوباء فرصاً جديدة للاعتداء الجسدي على المدافعين عن حقوق الإنسان، مع اضطرار العديد منهم المعرضين للخطر إلى التزام أماكنهم، وقد عجزوا عن الاختباء وحماية أنفسهم، بسبب عمليات الإغلاق الشامل، في حين حُوّل اهتمام الدولة ومواردها بعيداً عن الحماية التي يستحقونها.

وأخيراً غالباً ما كان للإجراءات الشاملة التي استُخدمت للتعامل مع الوباء آثار ضارة على المدافعين عن حقوق الإنسان المنتمين إلى جماعات مهمشة؛ إذ لم تُؤخذ احتياجاتهم ومسألة عدم المساواة والتمييز الراسخين اللذين يواجهونهما في الحسبان عند التخطيط لإجراءات التصدي لفيروس كوفيد-19.

2.1 وباء فيروس كوفيد-19، ذريعة لمواصلة الاعتداءات على المدافعين وتقليص الحيز المدني

وثّقت منظمة العفو الدولية والعديد من الجماعات الحقوقية الأخرى طوال عدة سنوات وجود اتجاه عالمي للاعتداءات على المدافعين وتضييق الحيز المدني الذي يعملون فيه. وهذا يشمل اجراءات تمس الحقوق في حرية التعبير، وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، والتجمع السلمي، وغيرها من الحقوق التي تعد بمثابة شروط واجب توفرها من أجل بيئة آمنة وتمكينية.[7] ونتيجة للوباء تسارعت هذه العملية؛ إذ اتخذت دول عديدة خطوات تتجاوز كثيراً الاجراءات الضرورية والمتناسبة لحماية الصحة العامة أو غيرها من الأغراض المشروعة ذات الصلة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وينطبق هذا على وجه الخصوص على الدول التي جرى فيها فعلاً تقييد الحيز المدني والتي لطالما اتخذت مواقف عدائية إزاء الأشخاص الذين يتجرأون على الجهر بآرائهم ويدافعون عن حقوق الإنسان.

في **الفلبين** أتاح الوباء مزيداً من الفرص أمام الحكومة لمضايقة وترهيب المنتقدين والمدافعين عن حقوق الإنسان. وفي الواقع فإن تشريع الطوارئ الذي بدأ العمل به في مارس/آذار 2020 ومنح الحكومة صلاحيات خاصة لمواجهة الوباء، تضمن نصاً يعاقب على "اختلاق معلومات كاذبة أو مواصلة تداولها أو نشرها" بالسجن مدة تصل إلى شهرين ودفع غرامات باهظة، ما أدى إلى استدعاء مكتب التحقيقات الوطني أشخاصاً انتقدوا مواجهة الحكومة للوباء بتهمة نشر "أخبار زائفة" كما زُعم تتعلق بكوفيد-19.[8] وفي أبريل/نيسان حرّض الرئيس دوتيرتي علناً كلاً من الشرطة والجيش والمسؤولين المحليين على أن يردوا بالرصاص أولئك الذين يحتجون على اجراءات الحكومة أو يشككون فيها إذا تسببوا "بمتاعب" في سياق الوباء، وشجّع على الانتقام من المدافعين عن حقوق الإنسان والمنتقدين ووسائل الإعلام المستقلة.[9] وبعد أيام أبلغ سيناتور ومستشار للرئيس وسائل الإعلام أن لديه أكياساً للجثث "من أجل مدمني المخدرات ومروجي الأخبار الكاذبة".[10] وفي يونيو/حزيران أدينت الصحفية البارزة ماريا ريسا والصحفي السابق رينالدو سانتوس الابن بتهم "التشهير على الإنترنت"[11] الذي أعقب إغلاق محطة إيه بي إس – سي بي إن (ABS-CBN)، وهي شبكة تلفزيونية مستقلة رئيسية في البلاد في مايو/أيار.[12] وفي يوليو/تموز بينما كانت البلاد تصارع آثار كوفيد-19 اعتُمد تشريع لمكافحة الإرهاب يتضمن تعريفاً عمومياً وغامضاً للإرهاب يمكن بموجبه وصف أخف شكل من أشكال الانتقاد على أنه "إرهاب".[13]

---

[6] منظمة العفو الدولية، عالمياً: *قمع الصحفيين بضعف جهود التصدي لتفشي وباء فيروس كوفيد-19* (الأخبار، 1 مايو/أيار 2020) www.amnesty.org/ar/latest/news/2020/05/global-crackdown-on-journalists-weakens-efforts-to-tackle-covid19/؛ *بنغلاديش: اليوم العالمي لحرية الصحافة: لا يجوز أن يكون كوفيد-19 عاملاً مرضيًا مسبباً للقمع* (الأخبار، 3 مايو/أيار 2020)، www.amnesty.org/en/latest/news/2020/05/covid-19-must-not-be-a-pathogen-of-repression/؛ (بالإنجليزية). مصر: ضعوا حداً للاعتداءات المتواصلة على الصحفيين وغيرهم من العاملين في وسائل الإعلام، (الأخبار، 3 مايو/أيار 2020)، www.amnesty.org/ar/latest/news/2020/05/egypt-end-relentless-attacks-on-journalists-and-other-media-workers/

[7] أسهبت المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان في شرح الشروط الأساسية لبيئة آمنة وتمكينية في تقرير أصدرته عام 2013، *تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان مارغريت سيكاغيا، وثيقة الأمم المتحدة*، A/HRC/25/55. https://ap.ohchr.org/documents/dpage_e.aspx?si=A/HRC/25/55

[8] فرع منظمة العفو الدولية في الفلبين، *أوقفوا التحقيق، تهديدات بترحيل عاملة فلبينية في تايوان بسبب انتقادها السلمي*، 20 أبريل/نيسان 2020، www.amnesty.org.ph/news/ofw-taiwan-drop-probe-deportation/ (بالإنجليزية).

[9] منظمة العفو الدولية، *الفلبين: الرئيس دوتيرتي يصدر أمراً "بإطلاق النار بقصد القتل" في خضم مواجهة الوباء* (الأخبار، 2 أبريل/نيسان 2020)، www.amnesty.org/en/latest/news/2020/04/philippines-president-duterte-shoot-to-kill-order-pandemic/ (بالإنجليزية).

[10] منظمة العفو الدولية، *الفلبين: تهديد مستشار دوتيرتي "بأكياس الجثث" يظهر تصدي السلطات المحفوف بالمخاطر لكوفيد-19* (الأخبار، 13 أبريل/نيسان 2020)، www.amnesty.org/en/latest/news/2020/04/philippines-duterte-advisor-threat-body-bags-dangerous-covid19-response/ (بالإنجليزية)

[11] منظمة العفو الدولية، *الفلبين: أبطلوا إدانة صحفيي موقع رابلر ماريا ريسا وراي سانتوس* (الأخبار، 15 يونيو/حزيران 2020)، www.amnesty.org/en/latest/news/2020/06/philippines-quash-conviction-of-rappler-ressa-santos/ (بالإنجليزية).

[12] منظمة العفو الدولية، *الفلبين: يجب السماح بالبث لشبكة تلفزيونية كبرى تهددها السلطات* (الأخبار، 5 مايو/أيار 2020)، www.amnesty.org/en/latest/news/2020/05/philippines-major-tv-network-threatened-allowed-to-air/ (بالإنجليزية).

[13] منظمة العفو الدولية، الفلبين: *قانون مكافحة الإرهاب الخطير يُعد نكسة أخرى لحقوق الإنسان* (الأخبار، 3 يوليو/تموز 2020)، www.amnesty.org/en/latest/news/2020/07/philippines-dangerous-antiterror-law-yet-another-setback-for-human-rights/، (بالإنجليزية)، رسالة إلى الحكومة الفلبينية من جانب عدة إجراءات خاصة مفوّضة، 29 يونيو/حزيران 2020، المرجع رقم، PHL 4/2020، https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=25384 (بالإنجليزية).

وفي **أذربيجان** فإن الملاحقة القضائية ذات الدوافع السياسية قضية قائمة منذ وقت طويل تؤثر على المدافعين عن حقوق الإنسان وسواهم من منتقدي الحكومة. وطوال سنوات استخدمت الحكومة النظام القضائي كأداة قمعية لإسكات الأصوات المعارضة والزج بمنتقدي الحكومة في السجن. وفي السياق الراهن لكوفيد-19 شنت الحكومة حملة اعتقالات وملاحقات قضائية جديدة للنشطاء السياسيين، والصحفيين، والمدافعين عن حقوق الإنسان غالباً رداً على انتقادهم لتعامل الحكومة مع الوباء وتمحيصهم فيه.[14] وقد أعلن الرئيس إلهام علييف – أثناء إلقائه خطاباً أمام الأمة في مارس/آذار – عن "قواعد جديدة" طوال مدة بقاء الوباء، ووعد "بالتخلص من المعارضة السياسية في البلاد" التي أطلق على أعضائها تسمية الخونة.[15] وأعقب ذلك عدة عمليات اعتقال لشخصيات بارزة بتهم زائفة شملت الناشط المعارض توفيق ياغوبلو بتهم إثارة الشغب[16] والمدافع عن حقوق الإنسان إلتشين محمد الذي اعتُقل بتهم السرقة في نهاية مارس/آذار، بعد أيام من نشره تقريراً حول وضع حقوق الإنسان في البلاد.[17] كذلك قُبض على آخرين مثل الصحفيين الذين نشروا تقارير تنتقد تصدي الحكومة للوباء بزعم أنهم خالفوا قواعد الإغلاق، في حين واجه المدافع عن حقوق الإنسان وسجين الرأي السابق إلكين رستم زاده وأسرته تهديدات ومضايقة منذ أن أطلق عريضة في مارس/آذار يطلب فيها من الحكومة تقديم الضمان الاجتماعي للمتضررين من كوفيد-19.[18]

بولندا: احتجاج خارج مقر قيادة الشرطة في وارسو ضد اعتقال ناشطيْن بولنديْن نظما تحركاً لتعليق الملصقات.

[14] منظمة العفو الدولية، *ينبغي على السلطات الأذربيجانية وقف حملة قمع الأصوات المعارضة وحبس النشطاء في أوضاع معرضة لتفشي كوفيد-19*، 27 مايو/أيار 2020، www.amnesty.org/download/Documents/EUR5524122020ENGLISH.pdf (بالإنجليزية).
[15] رئيس جمهورية أذربيجان، *رسالة تهنئة من الرئيس إلهام علييف إلى شعب أذربيجان بمناسبة عيد النيروز*، 19 مارس/آذار 2020، https://en.president.az/articles/36212 (بالإنجليزية).
[16] منظمة العفو الدولية، *أذربيجان: ناشط معارض محتجز وصحته في خطر: توفيق ياغوبلو*، 25 مارس/آذار 2020، www.amnesty.org/en/documents/eur55/2029/2020/en/ (بالإنجليزية).
[17] منظمة العفو الدولية، *أذربيجان: يجب إطلاق سراح المدافع عن حقوق الإنسان: إلتشين محمد*، 1 أبريل/نيسان 2020، https://www.amnesty.org/en/documents/eur55/2069/2020/en/ (بالإنجليزية).
[18] منظمة العفو الدولية، *أذربيجان: يجب وضع حد لمضايقة الناشط إلكين رستم زاده وأسرته*، 9 أبريل/نيسان 2020، www.amnesty.org/en/documents/eur55/2122/2020/en/ (بالإنجليزية).

لدى الحكومة **المجرية** سجل حافل بفرض قيود لا مبرر لها على حقوق الإنسان.[19] وقد وسّعت الحكومة خلال السنوات القليلة الماضية سيطرتها على وسائل الإعلام والقضاء وغيرهما من الهيئات المستقلة، وواصلت إسكات الأصوات المعارضة وترهيب الأشخاص والمنظمات الذين حاولوا مساءلة الحكومة.[20] وفي مارس/آذار اعتمدت المجر تشريعاً جديداً – في صدد تصديها للوباء – زاد من سلطة الحكومة في الحكم بموجب مراسيم وتهميش أي شكل من أشكال التمحيص البرلماني. وأعطى التشريع أيضاً السلطة التنفيذية تفويضاً مفتوحاً للحكم بواسطة المراسيم ومدد صلاحية هذا التفويض وأثر المراسيم إلى أجل غير مسمى. وتُمكن الصلاحيات الاستثنائية التي بدأ العمل بها مع اجراءات الطوارئ - الحكومة من دفع حقوق الإنسان أكثر إلى الوراء بذريعة احتواء انتشار فيروس كوفيد-19 وحماية الصحة العامة.[21] كذلك عدّل القانون الجديد أحكام القانون الجزائي المتعلقة بجريمة "التهويل" على نحو يخالف الحق في حرية التعبير. وبحسب النص فإنه في زمن 'النظام القانوني الخاص'[22] قد يعاقب أي شخص ينشر معلومات كاذبة على جمهور كبير أو يشوّه الحقائق أو ينشرها بطريقة يمكن أن تعوق أو تحبط الحماية الناجحة – بعقوبة بالسجن تصل إلى خمس سنوات. ويُعرّض هذا النص الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان للخطر إذا عدت الحكومة ما يوردونه على أنه 'كذب'. ومنذ صدور القانون اشتدت حدة التهديدات عبر الانترنت ضد الصحفيين من جانب أفراد الجمهور وحملات التشهير التي تشن في وسائل الإعلام الرئيسية السائدة التي تستهدف تشويه سمعة وسائل الإعلام المستقلة. وكان للنص المعدّل أيضاً تأثير مرعب في مصادر الصحفيين وبين أفراد الجمهور العام. فأصبح العاملون في الرعاية الصحية وأفراد الجمهور أقل رغبةً في التحدث إلى وسائل الإعلام بسبب الخوف من الانتقام[23] وفي 18 يونيو/حزيران انتهت 'حالة الخطر'[24] ما ألغى أثر تعديل القانون الجزائي.

وفي **زيمبابوي** حيث مُددت القيود المفروضة على التنقل إلى أجل غير مسمى، جرت احتجاجات ضد ارتفاع مستويات الجوع والاستخدام السياسي للمساعدات الغذائية التي تستحصل عليها الحكومة. وفي مايو/أيار تعرضت ثلاث نساء من القيادات السياسية في الحزب المعارض حركة التغيير الديمقراطي – تحالف هن سيسيليا ريفاي تشيمبيري، ونتساي ماروفا، وجوانا روفيمبو ماومبه للخطف والتعذيب بما فيه الاعتداء الجنسي عقب مشاركتهن في هذه الاحتجاجات. واتُهمت النساء الثلاث "بالمشاركة في تجمع يهدف إلى الترويج للعنف العام والإخلال بالأمن أو التعصب".[25] كذلك أُلقي القبض على عضو البرلمان ريغاي تسونغا وغيره من مسؤولي المعارضة وغُرّموا لتقديمهم إغاثة غذائية للفقراء والجياع.[26] وإضافة إلى ذلك احتجزت قوات الأمن مؤقتاً الصحفي الذي يعمل لحسابه الخاص جيمس جيموا في أبريل/نيسان، وأرغمته على حذف المقاطع التي سجّلها في مركز تسوّق في هراري من أجل فيلم وثائقي كان يعمل على إعداده.[27] ومضى مفوض شرطة زيمبابوي قائلاً إن الصحفيين يجب أن يلزموا منازلهم ويتقيدوا بأنظمة الإغلاق الوطنية، مجادلاً أنهم لا يقدمون خدمة ضرورية، وزاعماً أن الصحفيين الذين يعملون في "مؤسسات البث" (الخاضعة عادة لسيطرة الحكومة) هم المعفيون.[28]

وفي **النيجر** حُظرت التجمعات التي يزيد عدد أفرادها على 1000 شخص من جملة إجراءات اتُخذت لمحاربة الوباء في مارس/آذار. ومع ذلك فقد جرى احتجاج ضد الفساد كان مقرراً قبل حظر التجمعات العامة. وقد فرّقه الموظفون المكلفون بإنفاذ القانون مستخدمين الغاز المسيّل للدموع ما أدى إلى وفاة ما لا يقل عن ثلاثة أشخاص واحتجاز 15 شخصاً.[29] وكان عدد منهم من النشطاء الذين سبق اعتقالهم في 2018 بسبب مشاركتهم في الاحتجاجات. وقد أُخلي سبيل معظمهم منذ ذلك الحين، لكن ثلاثة منهم هم مودي موسى، ومونكايلا هاليدو، وميكول زودي يظلون رهن الاحتجاز بانتظار المحاكمة. وفي مارس/آذار أُلقي القبض أيضاً على الصحفي مامانه كاكا تودا لأنه كما ورد "نشر بيانات تنطوي على الإخلال بالنظام العام" عقب نشره منشور على الفيسبوك يحذّر فيه من حالة محتملة لكوفيد-19 في مستشفى ريفيرنس في نيامي، وقد صدر عليه حكم بالسجن مدة ثلاثة أشهر مع وقف التنفيذ وأطلق سراحه بعد ثلاثة أسابيع.[30] واستندت التهم المنسوبة إليه إلى قانون جرائم المعلوماتية الصادر في 2019 بالنيجر الذي استُخدم لقمع الحق في حرية التعبير في أثناء أزمة كوفيد-19. فعلى سبيل المثال قُبض على المدافع عن حقوق الإنسان مهامان لوالي مهامان نصورو نائب رئيس لجنة التأمل والتوجيه المستقلة لحماية المكاسب الديمقراطية (كرواساد) والعضو في شبكة منظمات الشفافية وتحليل الميزانية (روتاب)، واحتُجز

---

[19] مثلاً في 2017 أرغم بدء العمل *بقانون الشفافية للمنظمات الممولة من الخارج* المنظمات غير الحكومية التي تتلقى أكثر من 24,000 يورو كتمويل مباشر أو غير مباشر من الخارج على إعادة تسجيل نفسها "كمنظمة مدنية ممولة من الخارج" وأن تضع هذه العلامة المهينة على كل مطبوعاتها، انظر منظمة العفو الدولية، *المجر: قانون المنظمات غير الحكومية اعتداء آثم ومدروس على المجتمع المدني* (الأخبار، 13 يونيو/حزيران 2017)، https://www.amnesty.org/en/latest/news/2017/06/hungary-ngo-law-a-vicious-and-calculated-assault-on-civil-society/.(بالإنجليزية).وفي العام التالي استهدف بدء العمل بحزمة ستوب-سوروس من القوانين المدافعين عن حقوق الإنسان العاملين على حماية حقوق المهاجرين واللاجئين، وفُرضت رقابة على منظمات حقوق الإنسان من قبل وكالة الأنباء الخاضعة لسيطرة الحكومة، انظر منظمة العفو الدولية، *المجر: يجب صرف النظر عن القوانين الجديدة التي تنتهك حقوق الإنسان، وتهدد المجتمع المدني، وتقوّض سيادة القانون*، 20 يونيو/حزيران 2018، www.amnesty.org/en/documents/eur27/8633/2018/en/ (بالإنجليزية).

[20] منظمة العفو الدولية، *المجر: وسائل الإعلام الرسمية تفرض رقابة على منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش* (الأخبار، 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2029)، www.amnesty.org/en/latest/news/2019/11/hungary-state-media-censors-amnesty-and-hrw/ (بالإنجليزية).

[21] منظمة العفو الدولية، *المجر: ينبغي على الحكومة عدم استخدام سلطات استثنائية للدفع بحقوق الإنسان إلى الوراء في ظل حالة كوفيد-19 الطارئة*، 31 مارس/آذار 2020، www.amnesty.org/en/documents/eur27/2046/2020/en/ (بالإنجليزية).

[22] يُعرّف ما يسمى "بالنظام القانوني الخاص" في القانون الأساسي المجري الذي يجيز للحكومة اتخاذ تدابير استثنائية بمرسوم وإصدار أمر بوقف تطبيق بعض القوانين أو الإعراض عن نصوص قانونية من أجل حل مشكلة الطوارئ.

[23] ذي غارديان، "الصحفيون في المجر يخشون استخدام قانون مكافحة فيروس كورونا للزج بهم في السجن، 3 أبريل/نيسان 2020، www.theguardian.com/world/2020/apr/03/hungarian-journalists-fear-coronavirus-law-may-be-used-to-jail-them (بالإنجليزية).ولجنة حماية الصحفيين "الصحفي المجري تشايا لوككس في حديث حول تغطية فيروس كوفيد-19 في ظل الاعتداءات على وسائل الإعلام المستقلة"، 22 أبريل/نيسان 2020، https://cpj.org/blog/2020/04/hungarian-journalist-csaba-lukacs-on-covering-covi.php (بالإنجليزية). وأيضاً مقابلات منظمة العفو الدولية مع الصحفيين، أبريل/نيسان 2020.

[24] 'حالة الخطر' هي شكل من أشكال حالة الطوارئ في النظام القانوني المجري.

[25] منظمة العفو الدولية، *زيمبابوي: أسقطوا التهم الزائفة ضد قادة المعارضة اللاتي عانين الاعتداءات الجنسية* (أخبار، 27 مايو/أيار 2020)، www.amnesty.org/en/latest/news/2020/05/zimbabwe-drop-bogus-charges-against-opposition-leaders-who-suffered-sexual-assault/ (بالإنجليزية).

[26] منظمة العفو الدولية وآخرون، *إفريقيا الجنوبية: رسالة مفتوحة إلى مجموعة تنمية إفريقيا الجنوبية: الأنظمة التقييدية المتعلقة بكوفيد-19 تخلق تداعيات مقلقة فيما يخص التمتع بحقوق الإنسان ومن ضمنها كسب الرزق*، 25 مايو/أيار 2020، www.amnesty.org/en/documents/afr03/2392/2020/en/ (بالإنجليزية).

[27] منظمة ميسا في زيمبابوي، "جنود يرغمون صحفياً على حذف مقاطع"، 13 أبريل/نيسان 2020، https://zimbabwe.misa.org/2020/04/13/journalist-forced-to-delete-footage-by-soldiers/ (بالإنجليزية).

[28] منظمة العفو الدولية وآخرون، *إفريقيا الجنوبية: رسالة مفتوحة إلى مجموعة تنمية إفريقيا الجنوبية: الأنظمة التقييدية المتعلقة بكوفيد-19 تخلق تداعيات مقلقة فيما يخص التمتع بحقوق الإنسان ومن ضمنها كسب الرزق*، 25 مايو/أيار 2020، www.amnesty.org/en/documents/afr03/2392/2020/en/.(بالإنجليزية).

[29] منظمة العفو الدولية، *النيجر: منظمات المجتمع المدني تدعو السلطات إلى وضع حد لمضايقة المدافعين عن حقوق الإنسان* (الأخبار، 24 مارس/آذار 2020)، www.amnesty.org/en/latest/news/2020/03/niger-societe-civile-demandent-un-terme/ (بالإنجليزية).

[30] منظمة العفو الدولية، *النيجر: منظمات المجتمع المدني تدعو السلطات إلى وضع حد لمضايقة المدافعين عن حقوق الإنسان* (الأخبار، 24 مارس/آذار 2020)، www.amnesty.org/en/latest/news/2020/03/niger-societe-civile-demandent-un-terme/ (بالإنجليزية).

طيلة شهر في نهاية أبريل/نيسان عقب عرضه على الواتساب وثيقة عامة تنتقد الاجراءات التي نفذتها الحكومة لاحتواء انتشار الفيروس.[31]

وفي **تايلند** لطالما استُخدمت قوانين الطوارئ لفرض رقابة على حرية التعبير وتقويضها خلال فترات الاضطراب السياسي.[32] كما أسيء استخدام سلطات الطوارئ المتعلقة بكوفيد-19 النافذة منذ مارس/آذار 2020 ضد النشطاء السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان لتقويض حقهم في حرية التجمع السلمي والتعبير، ولمباشرة إجراءات جنائية ضدهم حتى عندما اتخذ المحتجون احتياطات والتزموا بقيود الصحة العامة عبر اتخاذ اجراءات مثل التباعد الجسدي وارتداء الكمامات خلال التجمعات. وبين مارس/آذار ويوليو/تموز ألقت السلطات القبض على عشرات الأشخاص على الأقل أو استدعتهم أو وجهت إليهم تهماً بموجب مرسوم الطوارئ لمشاركتهم في مجموعة من الاحتجاجات السلمية من ضمنها المناسبات السنوية السياسية ودعوتهم لإجراء تحقيقات في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان. وهذا يشمل النشطاء الذين شاركوا في مظاهرة خارج السفارة الكمبودية في بانكوك للدعوة إلى إجراء تحقيق في اختفاء ناشط تايلندي في المنفى في بنوم بنه.[33] كذلك هددت الشرطة بتوجيه تهم للمحتجين السلميين الآخرين بموجب المرسوم، واستندت السلطات إلى مرسوم الطوارئ عندما رفضت منح تصريح للمنظمين الذين يزمعون إقامة تجمعات سلمية بما في ذلك لإحياء الذكرى السنوية لعمليات القتل التي ارتُكبت في ميدان تيانانمن. وقد راقبت الشرطة عن كثب جماعات مثل جماعة إستعادة الديمقراطية، واتحاد طلبة تايلند، والشبكة الطلابية الشعبية من أجل الديمقراطية، وخون كاين بورغون تي (خون كاين كفاية)، وطلاب جامعة والايلاك الذين شاركوا في إحياء الذكرى السنوية لانقلاب 2014، والتقطت الشرطة صوراً لبطاقات هوياتهم وحاولت منع أنشطتهم، ثم هددتهم بتوجيه تهم لهم بموجب مرسوم الطوارئ وغيره من التشريعات. وبالمثل ذكرت أيضاً مجموعات حقوق الإنسان المجتمعية مثل خون راك بان كيرد بأن السلطات ضايقتهم وهددتهم بتوجيه تهم إليهم بالتخطيط لاحتجاجات سلمية أو المشاركة فيها خلال هذه الفترة. وفي أبريل/نيسان تجمّع حوالي 20 عضواً من المجموعة لتلاوة بيان يطلب من الحكومة إرجاء إصدار قرارها المتعلق بامتياز للتعدين. وفيما بعد ألقت الشرطة القبض على أحد قادة المجموعة واستجوبته بزعم انتهاك أنظمة مرسوم الطوارئ وقانون الأمراض المعدية.[34]

واجه سجين الرأي السابق إلكين رستم زاده وأسرته تهديدات ومضايقات منذ أن أطلق عريضة في مارس/آذار طلب فيها من الحكومة تقديم الضمان الاجتماعي إلى المتضررين من كوفيد-19.

© خاص

آذربيجان: الناشط في حركة نيدا إلكين رستم زاده في محاضرة بجامعة الفكر الحر

---

[31] منظمة العفو الدولية، *النيجر: قانون مكافحة جرائم المعلوماتية أداة لقمع أصوات المعارضين* (الأخبار، 8 مايو/أيار 2020)، www.amnesty.org/fr/latest/news/2020/05/niger-la-loi-sur-la-cybercriminalite-est-un-instrument-de-repression/ (بالفرنسية)

[32] انظر مثلاً منظمة العفو الدولية، *"إنهم يراقبون دائماً": تقييد حرية التعبير عبر الانترنت في تايلند*، 23 أبريل/نيسان 2020، www.amnesty.org/en/documents/asa39/2157/2020/en/ (بالإنجليزية).

[33] انظر عدة مقالات بالإنجليزية نشرتها براتشاتاي: *"استدعاء محتجين بتهم تستند إلى مرسوم الطوارئ عقب دعوتهم لإنصاف الناشط المختفي"*، 16 يونيو/حزيران 2020، https://prachatai.com/english/node/8590؛ *"إلقاء القبض على طلاب بشأن حملة الأشرطة البيضاء من أجل الناشط المختفي"*، 10 يونيو/حزيران 2020، https://prachatai.com/english/node/8577؛ و*"طالب من رايونغ يواجه تهمة بموجب مرسوم الطوارئ بشأن مسيرة من أجل الناشط المختفي"*، 18 يونيو/حزيران 2020، https://prachatai.com/english/node/8597؛ وتاي إنكوايرر، *"اتهام طالب جامعي بمخالفة مرسوم الطوارئ لاحتجاجه من أجل قضية وانتشاليرم"*، 16 يونيو/حزيران 2020، www.thaienquirer.com/14472/university-activist-charged-with-violating-emergency-decree-for-protesting-about-wanchalerm/

[34] منظمة العفو الدولية، *تايلند: لا يجوز استخدام تدابير مكافحة كوفيد-19 لانتهاك الحقوق الإنسانية للأشخاص*، 27 مايو/أيار 2020، www.amnesty.org/en/documents/asa39/2403/2020/en/؛ براتشاتاي *"شرطة تشايافوم تستدعي قروياً بشأن حملة مناهضة التعدين"*، 29 أبريل/نيسان 2020، https://prachatai.com/english/node/8490 (بالإنجليزية).

2.2 أخطار الجهر بالرأي بشأن مواجهة الوباء

ثمة مجموعة فرعية محددة للاتجاه المبين أعلاه وهي أولئك الأشخاص الذين استُهدفوا تحديداً لأنهم انتقدوا التقصير في الاستجابة للوباء.

فمنذ تفشي الوباء في **الصين** وردت أنباء عديدة عن تعرض صحفيين مستقلين ونشطاء للمضايقة من جانب السلطات لأنهم تداولوا معلومات حول الفيروس على وسائل التواصل الاجتماعي وانتقدوا تعامل الحكومة مع الأزمة. ومن بينهم المحامي والصحفي المواطن الجريء تشن كويشي الذي ذكر بأنه تعرض للمضايقة من جانب السلطات عقب نشره لقطات من مستشفيات في ووهان،[35] ولي وينليانغ الطبيب الصيني الذي أنّبته شرطة ووهان بعدما حاول إصدار أول تحذير حول فيروس كورونا المستجد ثم توفي هو نفسه نتيجة إصابته بالفيروس في فبراير/شباط.[36] وفي أبريل/نيسان اقتادت الشرطة المدافع عن حقوق الإنسان تشن مي وشخصين آخرين لمشاركتهم في مشروع للأرشفة والنشر بمفعول رجعي للمقالات الخاضعة للرقابة المتعلقة بكوفيد-19.[37] ولم تسمع عائلة تشن مي شيئاً عن مصيره أو مكان وجوده طوال شهرين إلى أن أُخبرت في يونيو/حزيران بأنه وُضع رهن الاحتجاز الجنائي بتهم "افتعال شجارات وإثارة المشاكل". ويظل معرضاً لخطر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة؛ إذ منع من مقابلة أسرته ومحام يختاره بنفسه.[38] ومنذ المراحل الأولى للوباء سرت تكهنات واسعة النطاق أنه لو تم الإصغاء لهؤلاء المبلّغين لكان العالم أكثر قدرة على السيطرة على انتشار العدوى.[39]

وفي **بولندا** أُلقي القبض على ناشطيْن في يونيو/حزيران ويواجهان عقوبات محتملة بالسجن تصل مدتها إلى 10 سنوات استناداً إلى تهم ملفقة "بالسرقة والسطو" لأنهما علّقا ملصقات تتهم الحكومة بالتلاعب بإحصائيات كوفيد-19. ويبدو أن التهم الموجهة إلى الناشطيْن هي رسالة إلى الذين يتجرأون على انتقاد السلطات. وقد استخدمت تهمة "السرقة والسطو"؛ لأن الناشطيْن أزالا الزجاج الذي يغطي الإعلانات على رفوف الحافلات كي يستبدلا به ملصقاتهما الخاصة برغم أنهما لم يأخذا أي شيء معهما.[40]

وفي **نيكاراغوا** شجعت الحكومة في البداية التجمعات الاجتماعية وقللت من شأن خطورة الوباء.[41] وقد عرّضت المجموعات المحلية والعاملون في مجال الصحة الذين حاولوا جمع ونشر معلومات حول نطاق وباء فيروس كوفيد-19 في البلاد- أنفسهم للخطر في بلد أمضى السنتين الأخيرتين في أزمة شديدة لحقوق الإنسان في ظل موجة من حملات القمع. وواجه العاملون في مجال الصحة الذين دقوا ناقوس الخطر بشأن الافتقار لمعدات الحماية الشخصية عمليات انتقام متعددة وطرد ومضايقة.[42] وفي يونيو/حزيران طردت وزارة الصحة ما لا يقل عن 16 شخصاً يعملون في قطاع الصحة العامة من وظائفهم. وكانوا قد وقعوا جميعهم رسالة علنية في مايو/أيار تحض الحكومة النيكاراغوية على اتخاذ خطوات أكثر جدية لمواجهة وباء فيروس كوفيد-19 في البلاد، وتدعو سكان نيكاراغوا إلى البقاء في المنازل واتخاذ اجراءات صحية احترازية ووقائية.[43]

وفي **الولايات المتحدة الأمريكية** أقدم أصحاب العمل في عدة حالات على منع العاملين في مجال الصحة من التحدث بصراحة عن أوضاع مكان العمل باللجوء إلى مجموعة من عمليات الانتقام شملت المضايقة، والإجراءات التأديبية، والطرد الظالم من العمل. فمثلاً طُردت تاينيكا سومرفيل – وهي ممرضة مساعدة معتمدة – في أبريل/نيسان من عملها في مركز بريدجفيو للرعاية الصحية في مقاطعة كوك بولاية إلينوي بعدما نشرت تسجيلًا مصورًا على فيسبوك قبل يومين تظهر فيه وهي تتلو عريضة في مكان عملها وقّعت عليها هي والعاملون الآخرون تتعلق بانعدام معدات الحماية الشخصية في المرفق.[44]

كذلك في **روسيا** وردت تقارير متواصلة حول عمليات انتقام واجهها عاملون في المجال الصحي ومدافعون عن حقوق الإنسان بسبب تحدثهم بصراحة عن التعامل مع الوباء. وقد استُهدف بعض النشطاء والمبلّغين لإثارتهم بواعث قلق حول النقص في المعدات الضرورية، أو انعدام التدريب، أو تدني الأجر، أو أوضاع العمل غير الآمنة. وتواجه الطبيبة تاتيانا ريفا إجراءات تأديبية يمكن أن تؤدي إلى طردها من العمل في أعقاب الشكاوى التي تقدمت بها بشأن وجود نقص في معدات الحماية الشخصية وغيرها من المشكلات في المستشفى الذي تعمل فيه.[45] ويُستهدف آخرون لمجرد أنهم حاولوا المساعدة. وقد احتجزت الشرطة أنستازيا فاسيلييفا زعيمة تحالف أطباء النقابة

---

[35] منظمة العفو الدولية، *مقال تفسيري: سبع طرق يؤثر بها فيروس كورونا على حقوق الإنسان* (الأخبار، 5 فبراير/شباط 2020)، www.amnesty.org/ar/latest/news/2020/02/explainer-seven-ways-the-coronavirus-affects-human-rights/.

[36] منظمة العفو الدولية، *الصين: وفاة طبيب تضيء على إخفاقات حقوق الإنسان في ظل تفشي فيروس كورونا*، (الأخبار، 7 فبراير/شباط 2020)، www.amnesty.org/en/latest/news/2020/02/china-doctor-death-highlights-human-rights-failings-in-coronavirus-outbreak/ (بالإنجليزية).

[37] منظمة العفو الدولية، *الصين: احتجاز الناشط تشن مي بمعزل عن العالم الخارجي*، 7 مايو/أيار 2020، www.amnesty.org/en/documents/ASA17/2289/2020/en/ (بالإنجليزية).

[38] منظمة العفو الدولية، *الصين: احتجاز ناشط طوال شهور بمعزل عن العالم الخارجي*، 15 يوليو/تموز 2020، www.amnesty.org/en/documents/ASA17/2735/2020/en/ (بالإنجليزية).

[39] بي بي سي نيوز، "لي وينليانغ: فيروس كورونا يقتل الطبيب الصيني المبلّغ"، 7 فبراير/شباط 2020، www.bbc.co.uk/news/world-asia-china-51403795 (بالإنجليزية).

[40] منظمة العفو الدولية، *بولندا: ناشطان معرضان لخطر عقوبة السجن لمدة 10 سنوات بسبب حملة ملصقات بشأن كوفيد-19 تحدّت إحصائيات الحكومة*، (الأخبار، 11 يونيو/حزيران 2020)، www.amnesty.org/en/latest/news/2020/06/poland-activists-at-risk-of-10-year-jail-term-for-covid-19-poster-campaign-challenging-government-statistics/ (بالإنجليزية).

[41] انظر رسالة مفتوحة من منظمة العفو الدولية إلى مجموعة العمل في المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية بشأن نيكاراغوا لاستخدام كافة الإجراءات الدبلوماسية المتوفرة لديها ومطالبة دولة نيكاراغوا التقيد بقرار المجلس الدائم "استجابة منظمة الدول الأمريكية لوباء فيروس كوفيد-19" خصوصاً فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان في مواجهتها للوباء، https://www.amnesty.org/en/documents/amr01/2564/2020/en/ (بالإنجليزية).

[42] منظمة العفو الدولية، *تكلفة الشفاء: حقوق العاملين في المجال الصحي في الأمريكيتين خلال تفشي فيروس كوفيد-19 وما بعده*، 19 مايو/أيار 2020، www.amnesty.org/en/documents/amr01/2311/2020/en/ (بالإنجليزية).

[43] منظمة العفو الدولية وآخرون، *رسالة مفتوحة إلى دانييل أورتيغا رئيس نيكاراغوا*، 17 يونيو/حزيران 2020، www.amnesty.org/en/documents/amr43/2535/2020/en/ (بالإنجليزية).

[44] منظمة العفو الدولية، *تكلفة الشفاء: حقوق العاملين في المجال الصحي في الأمريكيتين خلال تفشي فيروس كوفيد-19 وما بعده*، 19 مايو/أيار 2020، www.amnesty.org/en/documents/amr01/2311/2020/en/ (بالإنجليزية).

[45] منظمة العفو الدولية، *روسيا الاتحادية: الطبيبة المبلّغة تواجه عمليات انتقام*، 11 مايو/أيار 2020، www.amnesty.org/en/documents/eur46/2301/2020/en/ (بالإنجليزية).

المستقل مع زملائها في أبريل/نيسان عندما حاولوا تسليم معدات حماية شخصية إلى مستشفى محلي. وظلت رهن الاحتجاز حتى اليوم التالي بتهمة "عصيان أوامر الشرطة" وصدرت بحقها غرامة.[46]

تجريم "الأخبار الكاذبة" المستخدم لإسكات المنتقدين

استُخدم الحظر الشامل – في دول عديدة – على نشر المعلومات والذي بدأ العمل به في السنوات القليلة الماضية غالباً بناءً على مفاهيم غامضة ومبهمة مثل "الأخبار الكاذبة" أو "نشر المعلومات المضللة"، وذلك لتجريم الانتقاد المشروع للسلطات. ويساء استخدام هذا التشريع الآن أيضاً ضد أي شخص يجهر بصوته بشأن التعامل مع الوباء مستهدفاً في أغلب الأحيان المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين. فعلى سبيل المثال وُجهت في جمهورية سربسكا في **البوسنة** تهمة جنائية إلى طبيبة "بنشر معلومات مضللة" وإثارة "الخوف والذعر"، ويمكن أن تُغرّم مبلغاً يصل إلى 1500 يورو بعدما تحدثت في منشور على وسائل التواصل الاجتماعي عن الافتقار إلى أجهزة التنفس وغيرها من المعدات في مستشفى محلي.[47]

وأمرت محكمة **مغربية** في أبريل/نيسان باعتقال ومقاضاة عمر ناجي وهو مدافع عن حقوق الإنسان في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بموجب مادة في القانون الجنائي المغربي تهدد أي شخص ينشر "مزاعم زائفة أو أكاذيب" تهدف إلى "إيذاء الخصوصية أو التشهير". وقد جاء ذلك عقب نشره تعليقاً على الفيس بوك حول مصادرة أفراد الشرطة بضاعة من باعة متجولين لإعادة توزيعها على منظمات غير ربحية.[48] وهو معرض لخطر صدور حكم عليه بالسجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات ودفع غرامة تبلغ نحو 2000 دولار أمريكي إذا ما أدين خلال جلسة محاكمته المقبلة في 15 سبتمبر/أيلول.

حُكم في **كازاخستان** على الناشط الحقوقي النور إلياشيف في يونيو/حزيران بتقييد حريته (وهو شكل من أشكال العقوبة غير الاحتجازية) طوال ثلاث سنوات ومُنع من ممارسة "النشاط السياسي والاجتماعي" لمدة خمس سنوات "لنشره عن علم معلومات زائفة تهدد النظام العام أثناء حالة الطوارئ" المطبّقة لمواجهة الوباء. وكان قد انتقد السلطات في أبريل/نيسان على وسائل التواصل الاجتماعي وزعم أنها فاسدة وتفتقر إلى الكفاءة في تعاملها مع كوفيد-19.[49]

وفي أبريل/نيسان أوقفت السلطات في **تنزانيا** طالب أوسي حمد – وهو صحفي في صحيفة *دايما* اليومية – عن العمل مدة ستة أشهر لمجرد نقله أخباراً عن كوفيد-19. وجاء وقف طالب حمد عن العمل بعد أيام فقط من سحب ترخيص صحيفة *موانانشي* اليومية على الإنترنت عقب نشرها صورة للرئيس مغفولي وهو يتسوق في الخارج محاطاً بجمع من الناس ما استثار نقاشاً على الإنترنت حول النهج الذي تتبعه البلاد في مواجهة كوفيد-19.[50] وغُرّمت ثلاث وسائل إعلامية أخرى – هي ستار ميديا تنزانيا المحدودة، ومالتيتشويس تنزانيا المحدودة، وآزام ديجيتال برودكاست المحدودة – في الشهر نفسه وأُمرت بتقديم اعتذار عن "بث معلومات كاذبة ومضللة" حول النهج الذي تتبعه البلاد في إدارة الوباء.

ما برحت **تونس** تشهد اتجاهاً متزايداً لعمليات مقاضاة المدونين على الإنترنت، والصحفيين، والنشطاء باستخدام تشريع يعاقب على حرية التعبير، لاسيما عندما تُعدّ مسيئة أو تشهيرية تجاه الأشخاص ومؤسسات الدولة، وعندما تُعدّ أنها قد تعكر صفو النظام العام أو تسيء إلى الأخلاق. وقد اشتدت حدة الملاحقة القضائية في سياق الوباء؛ إذ نشر المدون أنيس مبروكي في أبريل/نيسان مقطع فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي يُظهر حشداً من الناس يقفون أمام مبنى مكتب المعتمد المغلق في بلدة قريبة من تونس العاصمة مطالبين بمساعدة مالية كانت الحكومة قد وعدت بتقديمها في خضم الإقفال المرتبط بكوفيد-19. وفيما بعد وجّه المعتمد تهماً إليه وحُبس على ذمة المحاكمة. وفي أبريل/نيسان أيضاً نشرت المدونة والناشطة السياسية هاجر عوادي مقطع فيديو على مواقع التواصل الاجتماعي حول فساد الحكومة وسوء توزيع الأغذية في منطقتها، ونددت بالشرطة المحلية التي اعتدت عليها وهددت باعتقالها هي وخالها عندما اشتكيا من الفساد. وبعيد نشر الفيديو أُلقي القبض على هاجر عوادي وخالها. وهما يواجهان عقوبة بالسجن تصل لغاية سنة ودفع غرامة.[51]

---

[46] منظمة العفو الدولية، *روسيا: السلطات تحتجز طبيبةً كشفت العيوب في مواجهة فيروس كوفيد-19*، (الأخبار، 3 أبريل/نيسان 2020)، www.amnesty.org/en/latest/news/2020/04/russia-authorities-detain-doctor-who-exposed-flaws-in-covid19-response/ (بالإنجليزية).

[47] زورنال، "فيروس كورونا ذريعة للقمع الذي تمارسه الشرطة، 24 مارس/آذار 2020، https://zurnal.info/novost/22882/korona-virus-kao-alibi-za-policijsku-represiju- (اللغى الكرواتية)

[48] منظمة العفو الدولية، *في عالم ما بعد فيروس كوفيد-19، قوانين تجريم "الأخبار الزائفة"، ضربة جديدة لحرية التعبير في كل من الجزائر والمغرب/الصحراء الغربية؟* (الأخبار، 29 مايو/أيار 2020)، www.amnesty.org/ar/latest/news/2020/05/in-a-post-covid19-world-fake-news-laws-a-new-blow-to-freedom-of-expression-in-algeria-and-morocco-western-sahara/.

[49] منظمة العفو الدولية، *كازاخستان: الحكم على ناشط سياسي "بتقييد حريته" لانتقاده مواجهة الحكومة لفيروس كوفيد-19* (الأخبار، 22 يونيو/حزيران 2020)، www.amnesty.org/en/latest/news/2020/06/kazakhstan-political-activist-sentenced-to-restricted-freedom-for-criticizing-governments-covid19-response/ (بالإنجليزية).

[50] منظمة العفو الدولية، *تنزانيا: ينبغي على السلطات أن تضع حداً لقمع الصحفيين الذين ينشرون أخباراً عن فيروس كوفيد-19*، (الأخبار، 21 أبريل/نيسان 2020)، www.amnesty.org/en/latest/news/2020/04/tanzania-authorities-must-end-crackdown-on-journalists-reporting-on-covid19/ (بالإنجليزية).

[51] منظمة العفو الدولية، *تونس: ضعوا حداً للملاحقة القضائية لمدونين بسبب انتقادهما السياسة الحكومية في التصدي لتفشي وباء فيروس كوفيد-19*، (الأخبار، 21 أبريل/نيسان 2020)، www.amnesty.org/ar/latest/news/2020/04/tunisia-end-prosecution-of-bloggers-for-criticizing-governments-response-to-covid19/.

2.3 استثناء المدافعين من عمليات الإفراج برغم تفشي وباء فيروس كوفيد-19: عقوبة إضافية

عندما بدأ فيروس كورونا المستجد بالانتشار حول العالم أعلنت دول بينها إيران، وإيطاليا، والأرجنتين، ونيجيريا، وإندونيسيا، ودول عديدة غيرها عن اجراءات لتخفيف الاكتظاظ في السجون من خلال برامج للإفراج المبكر، أو المشروط، أو المؤقت، فضلاً عن عفو أو مأذونية لمجموعات معينة من السجناء مثل كبار السن والذين يعانون أمراضاً صحية مزمنة أو المدانين بارتكاب بعض الجرائم الطفيفة.[52] وقد أحيت هذه الإعلانات الأمل بإمكانية إطلاق سراح العديد من الذين ما كان يجب أبداً أن يزج بهم بالسجن أساساً، ومن ضمنهم المدافعون عن حقوق الإنسان وأي شخص احتُجز لمجرد ممارسته لحقوقه الإنسانية وتعبيره عن آراء تنتقد السلطات. بيد أن العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان استُثنوا من هذه الاجراءات ويظلون رهن الاحتجاز. ويبدو أن استثناءهم من هذه الاجراءات هو عقاب إضافي على نشاطهم أو آرائهم، زاد من الأخطار التي يواجهونها في السجن مع استمرار احتجازهم في سجون غير صحية ومكتظة.

إيران : المدافعة عن حقوق الانسان نرجس محمدي

خاص ©

بعدما أصدرت المحكمة العليا في **الهند** توجيهاً بتخفيف الاكتظاظ في السجون لاحتواء انتشار كوفيد-19 أُخلي سبيل آلاف السجناء.[53] بيد أن العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان – الذين ما كان ينبغي بتاتاً احتجازهم في المقام الأول – يظلون قابعين في السجن. وقد أبقيت سفورة زرغار – وهي ناشطة حامل احتجت على التشريع الذي يميز ضد المسلمين – رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة طيلة شهرين بموجب قانون (مكافحة) الأنشطة غير القانونية وهو تشريع قاسٍ أُسيء استخدامه لاحتجاز منتقدي الحكومة والمدافعين عن حقوق الإنسان. وفي النهاية أُفرج عنها في يونيو/حزيران عقب حملات مكثفة أُطلقت نيابة عنها،[54] لكن يظل عدة طلاب ونشطاء آخرين محتجزين ظلماً من بينهم شفاء الرحمن، وغولفيشا فاطمة، وميران حيدر، وديفانغانا كاليتا، ونتاشا نروال، وآصف إقبال تنها، وكفيل خان.[55] وإضافة إلى ذلك فإن النشطاء الأحد عشر - الذين قُبض عليهم لمشاركتهم المزعومة في أعمال العنف التي وقعت في بهيما كوريغاون

---

[52] ما فتئ معهد بحوث الجريمة وسياسة العدالة يعد مقالات إخبارية يومية وغيرها من الموارد من شتى أنحاء العالم حول أوضاع السجون فيما يتعلق بالوباء. ويجري تحديث القائمة بانتظام وتتوفر هنا: www.prisonstudies.org/news/international-news-and-guidance-covid-19-and-prisons (بالإنجليزية).

[53] ذي تايمز أوف إنديا، "كوفيد-19: ولاية مهاراشترا تُفرج عن 7200 سجين للحد من الاكتظاظ"، 17 مايو/أيار 2020، https://timesofindia.indiatimes.com/city/mumbai/covid-19-maharashtra-releases-7200-prisoners-to-curb-overcrowding/articleshow/75785553.cms (بالإنجليزية).

[54] منظمة العفو الدولية، *الهند: إلقاء القبض على المحتجين لمعارضتهم قانوناً ينطوي على تعصب*، 5 مايو/أيار 2020، https://www.amnesty.org/en/documents/asa20/2269/2020/en/؛ بي بي سي نيوز، سفورة زرغار: إخلاء سبيل بكفالة للطالبة الهندية الحامل الملامة على أعمال الشغب في دلهي"، 23 يونيو/حزيران 2020، www.bbc.co.uk/news/world-asia-india-53149967 و https://twitter.com/AIIndia/status/1275374012118347776 (بالإنجليزية).

[55] بي بي سي نيوز، "فيروس كورونا في الهند: الطالبة الحامل سفورة زرغار معرضة للخطر في السجن"، 12 مايو/أيار 2020، https://www.bbc.com/news/world-asia-india-52608589. كذلك تعرض آخرون تحدوا التشريع للمضايقة والتهديد. وفي ولاية أوتار برادش تواصل الشرطة ترهيب الذين شاركوا في احتجاجات سلمية ضد قانون تعديل الجنسية في ديسمبر/كانون الأول 2019. وهذا يشمل الضابط السابق في الشرطة الهندية إس آر دارابوري والممثل – الناشط صدف جعفر، انظر سكرول، "احتجاجات سي إيه إيه: أسرتا إس آر دارابوري والناشط صدف جعفر تزعمان أن مسؤولي لاكنو هددوهما"، 6 يوليو/تموز 2020، https://scroll.in/latest/966600/caa-protests-families-of-sr-darapuri-activist-sadaf-jafar-allege-lucknow-officials-threatened-them (بالإنجليزية).

واحتجزوا رهن المحاكمة - رُفض مراراً إخلاء سبيلهم بكفالة برغم ازدياد بواعث القلق الصحية.[56] ويتعرض ناشطا حقوق الداليت والأديفاسي والمدافعان عن حقوق الإنسان غوتام نافلاخا وأناند تلتومبد، إضافةً إلى الشاعر فارا فارا راو، والبروفيسور شوما سن، والناشط فرنون غونزالفيز[57] الذين يظلون رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة بموجب قانون مكافحة الأنشطة غير القانونية – لخطر شديد بسبب أعمارهم وأمراضهم الصحية المزمنة.

وفي **تركيا** فإن إجراءات الإفراج عن السجناء استثنت صراحة أولئك الذين يقبعون رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة وأولئك المتهمين بارتكاب جرائم تتعلق بالإرهاب.[58] وكانت نتيجة حملة القمع المستمرة ضد حرية الصحافة والمجتمع المدني المستقل أن التشريع الجديد الذي بدأ العمل به لخفض الاكتظاظ في السجون غير الصحية قد انطوى على تمييز واقعي ضد العديد من الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وسواهم من القابعين في السجون لمجرد ممارستهم لحقوقهم الإنسانية. وأودع العديد من هؤلاء المدافعين رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة أو أُدينوا زوراً وبهتاناً بتهم تتعلق بالإرهاب التي غالباً ما تستخدم لاستهداف الذين يتجرأون على الجهر بآرائهم وغيرهم ممن يُعدون خصوماً للحكومة. وهذا يشمل الصحافي والروائي البارز أحمد ألتان، والسياسيَيْن الكرديَيْن صلاح الدين دميرتاش وغولتان كيشاناك، ورجل الأعمال وناشط المجتمع المدني عثمان كافالا، إضافة إلى عدد كبير من الأكاديميين، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والصحفيين الذين احتُجزوا منذ بداية موجة القمع عام 2015. وكان صلاح الدين دميرتاش قد ذكر سابقاً أنه يعاني في السجن مشاكل صحية في القلب، ويزيد عمر كل من أحمد ألتان وعثمان كافالا على ستين عاماً وهذا ما يعرضهما بشكل متزايد لخطر الإصابة بفيروس كوفيد-19.[59]

وبالمثل تقاعست الحكومة في **مصر** – وسط ازدياد المخاوف من تفشي فيروس كوفيد-19 في السجون المزدحمة – عن الإفراج عن المدافعين عن حقوق الإنسان المحتجزين حصراً بسبب تعبيرهم عن آرائهم، فضلاً عن الآلاف غيرهم من المحتجزين في انتظار المحاكمة من بينهم أولئك الذين يعانون أمراضاً سابقة لاحتجازهم. وعلى العكس من ذلك مددت إحدى محاكم القاهرة الاحتجاز السابق للمحاكمة لـ 1600 محتجز في مايو/أيار دون الالتزام بضمانات الإجراءات القانونية الواجبة. والعديد من الموضوعين رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة هم سجناء رأي، وتستخدم السلطات المصرية بصورة مألوفة الاحتجاز السابق للمحاكمة المطول والممتد إلى أجل غير مسمّى لمعاقبة أولئك الذين يُعدّون خصوماً سياسيين أو نشطاء أو مدافعين عن حقوق الإنسان. وقد أثيرت بواعث قلق صحية محددة في حالات الناشط علاء عبد الفتاح الذي أضرب عن الطعام خلال شهري أبريل/نيسان ومايو/أيار، ومحامي حقوق الإنسان محمد الباقر الذي يعاني أمراضاً مزمنة،[60] والباحث إبراهيم عزالدين الذي تدهورت حالته الصحية في السجن،[61] والمحامية والناشطة ماهينور المصري،[62] والباحث في حقوق الإنسان باتريك زكي جورج المصاب بالربو.[63] واستُهدف أيضاً أشخاص آخرون تجرأوا على تحدي الاحتجاز المتواصل لسجناء الرأي. وعندما قامت المدافعات عن حقوق الإنسان ليلى سويف، وأهداف سويف، ومنى سيف، ورباب المهدي باحتجاج سلمي في مارس/آذار للدعوة إلى الإفراج عن الأشخاص المحتجزين تعسفاً، علاوة على المحتجزين المعرضين جداً للخطر بسبب المرض، ألقت قوات الأمن القبض عليهن في القاهرة واتُّهمن "بالتحريض على التظاهر" و"نشر معلومات كاذبة" و"حيازة مواد تنشر معلومات كاذبة"، وأُفرج عنهن فيما بعد بكفالة.[64] وفي يونيو/حزيران كانت سناء سيف ووالدتها وشقيقتها ينتظرن خارج مجمع سجون طرة لتسلّم رسالة من شقيقها علاء عبد الفتاح المحتجز تعسفاً منذ سبتمبر/أيلول 2019 عندما هاجمتهن مجموعة من النساء المسلحات بالعصي واعتدين عليهن بالضرب وسلبنهن على مرأى ومسمع قوات الأمن. وفي اليوم التالي ألقت السلطات المصرية القبض على سناء خارج مكتب النائب العام حيث كانت تنتظر تقديم شكوى بشأن الاعتداء. وأمر وكلاء نيابة أمن الدولة العليا بحبسها 15 يوماً على ذمة المحاكمة بتهم "نشر أخبار كاذبة" و"التحريض على جرائم إرهابية" و"إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي".[65]

وفي **إيران** حيث بدأت حالات كوفيد-19 تشهد ارتفاعاً حاداً في فبراير/شباط أعلنت السلطات أنها أصدرت عفواً عن عدد من السجناء يصل إلى 10,000،[66] وأفرجت مؤقتاً عن 85,000 في مارس/آذار وأبريل/نيسان من أجل تخفيف الاكتظاظ ومنع ارتفاع معدلات الإصابة في السجون. بيد أن العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان وسواهم ممن ينبع احتجازهم من دوافع سياسية استُثنوا من برنامج المأذونية والعفو، وظلوا محتجزين في ظروف غير صحية وتتسم بالاكتظاظ من دون الحصول على درجة وافية من الرعاية الطبية. ونتيجة لذلك أثار خبراء الأمم المتحدة بواعث قلق بشأن عدة أشخاص قدموا طلبات للإفراج عنهم، لكن طلباتهم قوبلت بالرفض مثل المدافعين عن حقوق الإنسان نسرين ستوده، ونرجس محمدي، وآرش صادقي.[67] وفي يونيو/حزيران حُكم على المناضلة ضد عقوبة الإعدام والمدافعة عن حقوق الإنسان آتنا دائمي بالسجن لمدة سنتين إضافيتين وبـ 74 جلدة بشأن نشاطها في مجال حقوق الإنسان داخل السجن.وتعتقد عائلتها أن التهم زائفة والهدف منها إبقائها رهن الاحتجاز.[68] وفي يوليو/تموز ظهرت على نرجس محمدي – التي تعاني مرضاً رئوياً سابقاً

---

[56] فرع منظمة العفو الدولية في الهند، *ينبغي على الهند أن تضع حداً للحبس الظالم والقاسي والمستمر لنشطاء بهيما كوريغاون* (الأخبار، 6 يونيو/حزيران 2020)، https://amnesty.org.in/news-update/india-must-put-an-end-to-the-unjust-cruel-and-continued-incarceration-of-bhima-koregaon-activists/ (بالإنجليزية).

[57] منظمة العفو الدولية، *الهند، استمرار قمع الأصوات المعارضة خلال تفشي فيروس كوفيد-19*، 20 أبريل/نيسان 2020، www.amnesty.org/en/documents/asa20/2174/2020/en/ (بالإنجليزية).

[58] منظمة العفو الدولية، *تركيا: قانون الإفراج من السجون يترك الأشخاص الأبرياء والمعرضين للمرض في خطر الإصابة بفيروس كوفيد-19* (الأخبار، 13 أبريل/نيسان 2020)، www.amnesty.org/en/latest/news/2020/04/prison-release-law-leaves-prisoners-at-risk-of-covid/ (بالإنجليزية).

[59] منظمة العفو الدولية، *تركيا: أطلقوا سراح الذينَ سجنوا ظلماً والأكثر عرضة للخطر*، 17 أبريل/نيسان 2020، www.amnesty.org/en/documents/eur44/2153/2020/en/ (بالإنجليزية).

[60] منظمة العفو الدولية، *مصر: بواعث قلق بشأن الحالة الصحية لناشط ومحام:علاء عبد الفتاح ومحمد الباقر*، 21 أبريل/نيسان 2020، www.amnesty.org/ar/documents/mde12/2152/2020/ar.

[61] منظمة العفو الدولية، *مصر: باحث رهن الحجز في حالة صحية حرجة، إبراهيم عز الدين*، 9 أبريل/نيسان 2020، www.amnesty.org/ar/documents/mde12/1966/2020/ar/.

[62] منظمة العفو الدولية، *مصر: محامية معتقلة معرضة للخطر وسط تفشي وباء فيروس كوفيد-19: ماهينور المصري*، 5 مايو/أيار 2020، www.amnesty.org/ar/documents/mde12/2270/2020/ar/.

[63] منظمة العفو الدولية، *مصر: احتجاز وتعذيب المدافع عن حقوق الإنسان: باتريك زكي جورج*، 11 مايو/أيار 2020 www.amnesty.org/en/documents/mde12/2188/2020/en/ (بالإنجليزية).

[64] منظمة العفو الدولية، *مصر: أطلقوا سراح سجناء الرأي والسجناء الآخرين المعرضين للخطر وسط تفشي فيروس كورونا*، (الأخبار، 20 مارس/آذار 2020)، www.amnesty.org/ar/latest/news/2020/03/egypt-release-prisoners-of-conscience-and-other-prisoners-at-risk-amid-coronavirus-outbreak/.

[65] منظمة العفو الدولية، *مصر: إلقاء القبض على ناشطة حقوقية خارج مكتب النائب العام* (الأخبار، 23 يونيو/حزيران 2020)، www.amnesty.org/ar/latest/news/2020/06/egypt-human-rights-activist-arrested-outside-public-prosecutors-office/.

[66] منظمة العفو الدولية، *إيران: العفو عن السجناء خطوة مرحّب بها ولكن ثمة مئات آخرين ممن ينبغي إطلاق سراحهم لا يزالون في السجن*، 18 مارس/آذار 2020، www.amnesty.org/ar/latest/news/2020/03/iran-prisoner-pardons-welcome-but-hundreds-more-who-should-be-free-remain-jailed/.

[67] المفوضية السامية لحقوق الإنسان، حض *إيران على الإفراج فوراً عن سجناء الرأي والمواطنين مزدوجي الجنسية والرعايا الأجانب المعرضين لخطر الإصابة بفيروس كوفيد-19*، 17 يونيو/حزيران 2020، www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25803&LangID=E (بالإنجليزية).

[68] مركز الخليج لحقوق الإنسان، *إيران: تهم صادمة ضد نشطاء حقوق المرأة المسجونين الذين يجب إطلاق سراحهم وسط الذروة الثانية لفيروس كوفيد-19*، 22 يونيو/حزيران 2020، https://www.gc4hr.org/news/view/2416 (بالإنجليزية).

لاحتجازها – أعراض كوفيد-19، لكن السلطات حرمتها من الرعاية الطبية، بما في ذلك اختبارات تشخيص المرض. وفي خضم الأزمة استمرت السلطات أيضاً في إلقاء القبض تعسفاً على المدافعين عن حقوق الإنسان واستدعاء المدانين إلى السجن لبدء قضاء محكومياتهم.[69]

2.4 ترك المدافعين المعرضين للخطر دون حماية

في الدول التي كانت تجري فيها عمليات قتل المدافعين عن حقوق الإنسان وحملات القمع الأعم ضد حقوق الإنسان قبل ظهور الوباء، أتاحت الأزمة الراهنة فرصاً جديدة لأولئك الراغبين في إسكات أصوات المدافعين عن حقوق الإنسان. ويرتبط الوضع جزئياً بالقيود المفروضة على حرية التنقل، معطوفاً على عمليات الإقفال، وحظر التجول الصارمة التي تضعف قدرة المجتمعات والأفراد على حماية أنفسهم (مثلاً بالاختباء أو بالبحث عن ملاذ آمن)، وفي بعض الحالات بسبب حدوث تراجع في حماية الدولة للناس مع تحويل موارد الشرطة لأداء مهام أخرى تتعلق بالوباء. وفي الدول التي تتوفر فيها آليات الحماية الرامية إلى حماية المدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر مثل كولومبيا، والمكسيك، وهندوراس، يظل التنفيذ الرديء للآلية قاصراً وغير قادر على الاستجابة المرنة والشاملة لاحتياجات المدافعين المعرضين للخطر.

كولومبيا: جاني سيلفا مدافعة بيئية تعمل على الدفاع عن الفلاحين في منطقة بوتومايو في كولومبيا.

ففي **المكسيك** كانت المدافعة عن حقوق الإنسان كليمنسيا أداليدا سالاس سالازار ضمن برنامج للحماية أمرت به الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان منذ عام 2017 بسبب الخطر الوشيك الذي واجهته. ومن جملة الاجراءات كان يرافقها حارسان من رجال الشرطة، لكن السلطات في ولاية يوكاتان أجرت تغييرات على هذا النظام في نهاية مارس/آذار 2020 ليشتمل على حراسة من جانب شرطي واحد فقط لديه مهام حماية محدودة. وزعمت السلطات أنها لا تستطيع تقديم القدر ذاته من حماية الشرطة لأن ثمة حاجة لمزيد من الشرطيين لأداء مهام تتعلق بمواجهة الوباء.[70] وفي مايو/أيار تدخلت آلية الحماية الوطنية المعنية بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان لإعطاء أوامر باتخاذ اجراءات حماية إضافية.[71]

في **كولومبيا** شهد عدد المدافعين عن حقوق الإنسان الذين قُتلوا في الأشهر الأخيرة ارتفاعاً، حيث أوردت منظمة واحدة أسماء 166 مدافعاً عن حقوق الإنسان قُتلوا خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2020 بينهم قادة اجتماعيون ونشطاء من السكان الأصليين ومن أصل إفريقي. وتدهور الوضع منذ بداية انتشار كوفيد-19 عندما فرضت السلطات اجراءات تقييدية مختلفة من ضمنها حظر تجوال ليلي ما يعني أن المدافعين عن حقوق الإنسان يمكن أن يصبحوا أهدافاً سهلة. وكما أشارت المفوضية السامية لحقوق الإنسان "فيبدو أن الوباء

[69] منظمة العفو الدولية، *إيران: حياة مدافعة عن حقوق الإنسان في خطر التعرض للإصابة بفيروس كوفيد-19: نرجس محمدي*، 13 يوليو/تموز 2020، www.amnesty.org/en/documents/mde13/2710/2020/en/ (بالإنجليزية).
[70] منظمة العفو الدولية، *المكسيك: مدافعة في خطر أشد: كليمنسيا أداليدا سالاس سالازار*، 20 أبريل/نيسان 2020، www.amnesty.org/en/documents/amr41/2173/2020/en/ (بالإنجليزية).
[71] منظمة العفو الدولية، *المكسيك: مدافعة تحصل على حماية إضافية، كليمنسيا أداليدا سالاس سالازار*، 11 يونيو/حزيران 2020، www.amnesty.org/en/documents/amr41/2493/2020/en/ (بالإنجليزية).

والقيود التي فرضتها الحكومة [الكولومبية] والمجتمعات أنفسها لتجنب انتشار الفيروس قد فاقمت وضعاً يتسم أصلاً بالعنف والتقلب السريع"، وفي هذا السياق "يبدو أن الجماعات المسلحة [و] الجماعات الإجرامية تستغل حقيقة أن معظم الناس ملتزمون بالإغلاق كي توسع وجودها وسيطرتها على المنطقة".[72] وصرّح أيضاً الزعيم الكولومبي الإفريقي الأصل إرلندي كويرو أن "عمليات القتل، والتهديد، والاضطهاد قد ازدادت؛ لأن بعض القادة الاجتماعيين يحصلون على درجة أدنى من الحماية، أما الذين ليس لديهم أوامر حماية فيُتركون ببساطة بدون حماية".[73] وفي مارس/آذار ذكرت المنظمة الإقليمية للسكان الأصليين في فاليه ديل كاوكا (أوريفاك) أن اثنين من قادة سكان إمبيرا الأصليين هما عمر وأرنستو غواسيروما قد قُتلا، وأصيب اثنان من أقربائهما بجروح بينما كانوا يلتزمون بالحجر المنزلي.[74] وفي أبريل/نيسان أبلغت المدافعة عن البيئة جاني سيلفا عن وقوع عدة حوادث أمنية – من بينها طلقات نارية – بينما كانت تتقيد بحظر التجول الليلي في منزلها.[75]

وفي **هندوراس** ذكر عدة مدافعين عن حقوق الإنسان معرضين للخطر أن الشرطة لم تعد تُسيّر دوريات للحماية، وأن بعضهم أُبلغوا أن هذا يُعزى إلى خفض قدرات الشرطة بموجب حالة الطوارئ التي سرى مفعولها بموجب الاستجابة للوباء.[76] ومن ناحية أخرى واصلت حكومة هندوراس فرض مزيد من القيود على عمل المدافعين عن حقوق الإنسان.[77] ولما كان مرسوم حالة الطوارئ لا يَعتبر أن المدافعين عن حقوق الإنسان يقومون بعمل أساسي فقد رُفضت الأغلبية العظمى من المصادقات المطلوبة للسماح بمخالفة حالة الإغلاق من أجل تقديم الدعم والمساعدة الإنسانية إلى مجتمعاتهم. وقد أبلغت منظمات حقوق الإنسان عن وقوع اعتداءات شنتها قوات الأمن ضد المدافعين عن حقوق الإنسان برغم حقيقة أنهم يحملون تفويضاً.[78]

2.5 الأخطار المحددة المرتبطة بهوية المدافعين عن حقوق الانسان

علاوة على تعرض بعض المدافعين للاعتداءات بسبب العمل الذي يقومون به، فإنهم معرضون أيضاً للخطر بسبب هويتهم؛ فالتهديدات والاعتداءات التي يواجهونها لا تأتي فقط من الموظفين الرسميين بل أيضاً من جهات فاعلة غير حكومية أحياناً حتى من داخل مجتمعاتهم نفسها. وتنبثق الأخطار والتحديات التي يواجهها العديد من المدافعين من انعدام المساواة والتمييز المجحف البنيويين لأنهم من النساء، أو السكان الأصليين، أو ينحدرون من أصل إفريقي، أو مهاجرين، أو لاجئين، أو من مجتمع الميم، أو لانتمائهم إلى جماعات أخرى تعاني التمييز المجحف والتهميش الممنهجين.

بدأت منظمات نسوية بتحديد تأثير الأزمة على النساء والمدافعات عن حقوق الإنسان على وجه الخصوص، بمن فيهن أولئك اللاتي يدافعن عن حقوق العاملات في مجال الجنس، وأولئك اللاتي يعملن ضد العنف المنزلي وغيره من ضروب العنف القائم على النوع الاجتماعي. فمثلاً أجرت منظمة سيسما موجير **الكولومبية** تحليلاً متعمقاً للكيفية التي أدى فيها الوباء إلى ازدياد مستويات العنف ضد النساء بما فيه العنف ضد المدافعات عن حقوق الإنسان.[79] وتورد المنظمة بواعث قلق إزاء مستويات العنف المنزلي، فضلاً عن تهديدات عديدة واعتداءات جسدية وقتل للمدافعات عن حقوق الإنسان. وفي مارس/آذار أرديت كارلوتا إزابيل سالیناس بيريز بالرصاص - وهي عضو بارز في المنظمة غير الحكومية فمينينا بوبولار.[80] وفي ذلك الوقت كانت تشارك في جمع الطعام لمجتمعها الذي يحتاجه نتيجة الوباء. كذلك نشرت مبادرة أمريكا الوسطى للمدافعات عن حقوق الإنسان أيضاً تحليلاً للوضع في **المكسيك وأمريكا الوسطى** يُشير إلى العديد من التهديدات ضد المدافعات عن حقوق الإنسان ومن ضمنها الاعتداءات القائمة على النوع الاجتماعي والافتقار إلى الحماية، فضلاً عن خسارة مصادر الرزق، وعدم الحصول على الخدمات الصحية. ويوثق التقرير أيضاً محاولات استبعاد المدافعات عن حقوق الإنسان من المشاركة في مواجهة الوباء، وبالأخص أولئك اللواتي تعرضن سابقًا للتهميش، والتحرش، والترهيب قبل ظهور الوباء مثل أولئك اللواتي يدافعن عن حقوق العاملات في مجال الجنس.[81] وفي **السلفادور** لاحظت المدافعات عن حقوق الإنسان حدوث زيادة في التهديدات على الإنترنت، والتحرش، واستخدام لغة الكراهية المهينة ضد النساء، ووصمهن بالعار على مواقع التواصل الاجتماعي بمن

---

[72] المفوضية السامية لحقوق الإنسان، *مذكرة إحاطة صحفية حول كولومبيا/مقتل مدافعون حقوقيون*، 24 أبريل/نيسان 2020، www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25825&LangID=E/ (بالإنجليزية).

[73] ديجوستيسيا، *ينبغي على الدولة الكولومبية أن تقبل توصيات لجنة الدول الأمريكية لحماية حقوق الإنسان المتعلقة بالقادة الاجتماعيين حتى خلال تفشي وباء فيروس كوفيد-19*، 8 يوليو/تموز 2020، www.dejusticia.org/estado-debe-acoger-recomendaciones-lideres-sociales-cidh-covid-19/ (بالإسبانية).

[74] منظمة العفو الدولية، *كولومبيا: لا يجوز أن تكون الإجراءات المتخذة لمواجهة كوفيد-19 ذريعة لإهمال حماية المدافعين عن حقوق الإنسان* (الأخبار، 26 مارس/آذار 2020)، www.amnesty.org/en/latest/news/2020/03/colombia-medidas-contra-covid19-desatender-proteccion-personas-defensoras/ (بالإنجليزية).

[75] منظمة العفو الدولية، *كولومبيا: مدافعة بخطر في حجر فيروس كوفيد-19*، 30 أبريل/نيسان 2020، www.amnesty.org/en/documents/amr23/2251/2020/en/ (بالإنجليزية).

[76] منذ أن بدأت هندوراس تتخذ تدابير لاحتواء انتشار فيروس كوفيد-19، علمت منظمة العفو الدولية بأوضاع تُعرّض عمل المدافعين عن حقوق الإنسان في البلاد للخطر بما في ذلك سحب برامج الحماية، منظمة العفو الدولية، *هندوراس: تهديد المدافعين عن حقوق الأراضي*، كوبنه، 24 يونيو/حزيران 2020، www.amnesty.org/en/documents/amr37/2598/2020/en/ (بالإنجليزية).

[77] انظر مثلاً الحوادث المبينة في هذه الرسالة التي بعثت بها إنيسياتيفا ميسو أمريكانا دي موهيريس ديفنسوراس (منظمة مبادرة أمريكا الوسطى للمدافعات) وآخرون إلى السفارات، يوليو/تموز 2020، http://im-defensoras.org/wp-content/uploads/2020/07/Carta-a-las-Embajadas-Campa%C3%B1a-SusVidasSonNuestrasVidas-2-1.pdf (بالإسبانية).

[78] منظمة العفو الدولية، *هندوراس، تهديد المدافعين عن حقوق الأراضي: كوبنه*، 24 يونيو/حزيران 2020، www.amnesty.org/en/documents/amr37/2598/2020/en/ (بالإنجليزية).

[79] منظمة سيسما موجير، *نشرة خاصة رقم 20: الحقوق الإنسانية للمرأة ليست محجورة*، 23 أبريل/نيسان 2020، www.sismamujer.org/2019/02/11/la-experiencia-de-colombia-en-materia-de-politica-de-drogas-en-la-ultima-decada-informe-sombra-de-la-coalicion-acciones-por-el-cambio-62-periodo-de-sesiones-de-la-comision-de-estupefacientes-de-nacion/ (بالإسبانية).

[80] انظر أيضاً منظمة العفو الدولية، *كولومبيا: لا يجوز أن تكون الإجراءات المتخذة لمواجهة كوفيد-19 ذريعة لإهمال حماية المدافعين عن حقوق الإنسان* (الأخبار، 26 مارس/آذار 2020)، www.amnesty.org/en/latest/news/2020/03/colombia-medidas-contra-covid19-desatender-proteccion-personas-defensoras/ (بالإنجليزية).

[81] منظمة مبادرة أمريكا الوسطى للمدافعات، *الأزمة كانت موجودة أصلاً – مدافعات أمريكا الوسطى قبل تفشي فيروس كوفيد-19*، 16 يونيو/حزيران 2020، https://im-defensoras.org/2020/06/la-crisis-ya-estaba-aqui-defensoras-mesoamericanas-ante-covid-19/ (بالإسبانية).

في ذلك من جانب موظفين رسميين وأنصار الحكومة. وهذا يحصل على وجه الخصوص مع المدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيات اللواتي انتقدن علناً تعامل الحكومة مع الأزمة في الأشهر القليلة الماضية.[82]

وتأثرت مجموعات أخرى من المدافعين تأثراً شديداً بمواجهات الوباء القائمة على التمييز المجحف وبخاصة المدافعون عن مجتمع الميم، والمدافعون عن حقوق المهاجرين واللاجئين، والمدافعون عن حقوق السكان الأصليين.

فمثلاً وضعت دول مثل **بنما**، و**بيرو**، و**كولومبيا** جداول زمنية للحجر قائمة على النوع الاجتماعي تقتضي من الرجال البقاء في المنزل في أيام مختلفة عن أيام النساء. وقد أدى هذا النظام الثنائي بصورة حتمية إلى التمييز المجحف ضد العابرين جنسياً ومن لا تنطبق عليهم التعريفات التقليدية للنوع الاجتماعي - ومن ضمنهم المدافعون عن حقوق الإنسان - ومضايقتهم وحتى احتجازهم.[83] وتلقت لجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان معلومات بأن الشرطة ألقت القبض على مدافعة عن حقوق الإنسان في بنما بينما كانت توزع الطعام على أشخاص معدمين، لمجرد أنها كانت تتنقل في يوم مخصص للنساء، لكن بطاقة هويتها تشير إلى أنها رجل. وقد أُخلي سبيلها وغُرّمت 50 دولاراً برغم أنها أوضحت هويتها وتعبيرها عن نوعها الاجتماعي.[84] وتوقف العمل بالإجراء في جميع الدول الثلاث في أعقاب انتقاده، بيد أن بنما أعادت العمل به فيما بعد.[85]

في مايو/أيار شنت السلطات **الماليزية** حملة قمع وتشهير ضد طوائف الروهينغيا والمدافعين عن حقوق المهاجرين في سياق جائحة كوفيد-19.[86] فعلى سبيل المثال نفّذت السلطات مداهمات واعتقالات جماعية للعمال المهاجرين،[87] ورفضت السماح للزوارق التي تحمل أشخاصاً من الروهينغيا بالنزول إلى اليابسة بعدما برّرت الإجراء بناءً على الحاجة لاحتواء انتشار فيروس كوفيد-19.[88] وفي الوقت نفسه ذكر عدد من قادة ونشطاء الروهينغيا أنهم تعرضوا للتهديد بالقتل والمضايقة.[89] واستُهدف المدافعون الماليزيون عن حقوق الإنسان أيضاً، مثل تنغكو إيما زوريانا تنغكو أزمي التي كانت هدفاً للتهديدات بالاغتصاب وغيرها من الاعتداءات الخطيرة القائمة على النوع الاجتماعي على الإنترنت بعدما نشرت رسالة تنتقد فيها إبعاد ماليزيا للأشخاص الفارين من ميانمار على متن زوارق.[90]

وفي **أنغولا** أخذ النشطاء المحليون والمنظمات غير الحكومية المحلية زمام المبادرة لمساندة شعب سان الأصلي والمجتمعات التقليدية عبر توزيع المعلومات ومنتجات النظافة الصحية الضرورية. وكان عمل هؤلاء النشطاء ضرورياً في ضمان حصول هذه المجتمعات على المعلومات حول طرائق منع انتشار كوفيد-19 والسيطرة عليه؛ لأنهم لا يتلقون نشرات حكومية حول الصحة العامة على التلفزيون والإذاعة؛ إذ ليس لديهم كهرباء. بيد أنه بدلاً من تقدير عمل هؤلاء النشطاء تعرضوا للاعتداءات والعرقلة من جانب السلطات. وفي مطلع أبريل/نيسان اعتدت الشرطة بالهراوات على تسعة من نشطاء المنظمة غير الحكومية مباتيكا وهددتهم بالأسلحة ثم ألقت القبض عليهم. وقد أُطلق سراحهم منذ ذلك الحين، لكن السلطات لم تمنح مباتيكا بعد إذناً لمواصلة حملة التوعية ضمن المجتمعات المهمشة.[91]

وفي **هندوراس** كثفت كوبنه وأوفرانه – وهما منظمتان تعملان على حماية شعب لنكا الأصلي وشعب غاريفونا المنحدر من أصل إفريقي – عملهما لتلبية الاحتياجات الصحية والغذائية لمجتمعاتهما في سياق الوباء. لكن كلتا المنظمتين ذكرتا أن الدولة عرقلت جهودهما. فمثلاً ذكرتا أن خوسيه تروشيز قائد كوبنه اعتُقل في مايو/أيار بينما كان يقوم بعمل إنساني لمجتمعه، كذلك ذكرت كلتا المنظمتين المجتمعيتين أن آلية حماية المدافعين عن حقوق الإنسان أخفقت في ضمان حماية فعالة، لاسيما خلال فترة الإغلاق هذه، مع تزايد عدد الاعتداءات التي تشنها مجموعات إجرامية منظمة وعناصر أخرى فاعلة غير تابعة للدولة ما أدى في مايو/أيار إلى مقتل إدوين فرناندیز العضو في أوفرانه.[92]

---

[82] منظمة العفو الدولية، *السلفادور: الإجراءات الحكومية قبل فيروس كوفيد-19 خلقت بيئة عنيفة ومعادية للمدافعات عن حقوق الإنسان*، 19 يونيو/حزيران 2020، www.amnesty.org/en/documents/amr29/2560/2020/es/ (بالإسبانية).

[83] الديمقراطية المفتوحة، "خطر الانتماء إلى العابرين جنسياً في أمريكا اللاتينية في أوقات الحجر"، بقلم مانويلا ليباردي، 21 أبريل/نيسان 2020، www.opendemocracy.net/es/el-peligro-de-ser-transgenero-en-america-latina-en-tiempos-de-cuarentena/ (بالإسبانية).

[84] منظمة الدول الأمريكية، *تدعو لجنة الدول الأمريكية لحماية حقوق الإنسان الدول إلى ضمان حقوق مجتمع الميم في التصدي لوباء فيروس كوفيد-19*، 20 أبريل/نيسان 2020، http://oas.org/es/cidh/prensa/Comunicados/2020/081.asp (بالإسبانية).

[85] فرانس 24، "بنما تعود إلى الحجر على أساس النوع الاجتماعي عقب ارتفاع شديد في حالات الإصابة بفيروس كوفيد-19"، 7 يونيو/حزيران 2020، www.france24.com/es/20200607-panam%C3%A1-vuelve-a-la-cuarentena-por-g%C3%A9nero-tras- explosi%C3%B3n-de-casos-por-covid-19 (بالإسبانية).

[86] *المفوضية السامية لحقوق الإنسان/كوفيد-19: "أوقفوا حملة القمع ضد المهاجرين، والصحفيين، والمجتمع المدني"* – خبراء حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، 21 مايو/أيار 2020، www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25900&LangID=E (بالإنجليزية).

[87] فرع منظمة العفو الدولية في ماليزيا، *ضعوا حداً للاعتقالات الجماعية للعمال المهاجرين*، 20 مايو/أيار 2020، www.amnesty.my/2020/05/20/end-mass-arrests-of-migrant-workers/ (بالإنجليزية).

[88] منظمة العفو الدولية، *تقطُّع السبل بلاجئي الروهينغيا في البحر بين الحاجة الملحة لرد إقليمي* (الأخبار، 22 أبريل/نيسان 2020)، www.amnesty.org/en/latest/news/2020/04/bangladesh-urgent-response-needed-for-rohingya-refugees-stranded-at-sea/ (بالإنجليزية).

[89] هيومن رايتس ووتش وآخرون، *رسالة مشتركة بشأن: وضع حد للتهديدات التي تتسم العنف والحملة المناهضة للروهينغيا*، 11 مايو/أيار 2020، www.hrw.org/news/2020/05/11/joint-letter-re-end-violent-threats-and-anti-rohingya-campaign#_ftn2 (بالإنجليزية).

[90] مركز الصحافة المستقلة وآخرون، *بيان مشترك: منظمات المجتمع المدني تشجب الاعتداءات القائمة على النوع الاجتماعي على الإنترنت ضد المدافعة عن حقوق الإنسان تنغكو إيما زوريانا*، 28 أبريل/نيسان 2020، https://cijmalaysia.net/csos-condemn-online-gender-based-attacks-on-women-human-rights-defender-tengku-emma-zuriana/ (بالإنجليزية).

[91] منظمة العفو الدولية، *أنغولا: منع النشطاء من توزيع لوازم ضرورية للوقاية من فيروس كوفيد-19*، 15 أبريل/نيسان 2020، www.amnesty.org/en/documents/afr12/2146/2020/en/ (بالإنجليزية).

[92] منظمة العفو الدولية، *هندوراس، تهديد المدافعين عن حقوق الأراضي: كوبنه*، 24 يونيو/حزيران 2020، www.amnesty.org/en/documents/amr37/2598/2020/en/ (بالإنجليزية).

وفي **البرازيل** – وهي دولة لديها أحد أسوأ معدلات العدوى في العالم – يتعرض أيضاً المدافعون عن حقوق الإنسان الذين ينتمون إلى أكثر الجماعات تهميشاً لأكبر درجة من خطر الإصابة بالفيروس ومواجهة التعقيدات. وهم يضمون أشخاصاً من ذوي البشرة السوداء والسمراء، والذين يعيشون في الأحياء الفقيرة، والنساء والفتيات، ومجتمعات السكان الأصليين والكويلومبولا، ومجتمع الميم، والأشخاص المشردين أو الذين يعيشون في مساكن غير ملائمة والمحرومين من حريتهم، وكبار السن في دور الرعاية، والعمال غير الرسميين والذين يعملون لحسابهم.[93] وقد أُثيرت بواعث قلق محددة حول مجتمعات السكان الأصليين وقادتهم الذين ينخرط العديد منهم أيضاً في الدفاع عن حقوق مجتمعاتهم، وهم يحصلون على قدر محدود من الرعاية الصحية الوافية ليس هذا فحسب، بل يواجهون أيضاً درجة متزايدة من العنف والتعدي على أراضيهم من جانب الباحثين عن المعادن الثمينة عشوائياً، وقاطعي الأشجار بصورة غير مشروعة، وأولئك الذين يحاولون سرقة الأراضي. فمثلاً قُتل المدافع زيزيكو غواهاهارا في مارس/آذار، وهو خامس زعيم يُقتل من المجتمع نفسه منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2019.[94] وبالمثل قُتل في أبريل/نيسان آري أورو إيو واوو واوو عقب توجيه عدة تهديدات ضد أحد أفراد أسرته أوابو أورو إيو واوو واوو زعيم السكان الأصليين.[95] وبدلاً من حصول الشعوب الأصلية على الحماية من الدولة، قلصت السلطات المولجة بحماية حقوقهم وأراضيهم عملياتها بسبب الوباء[96].

بنغلاديش : أطفال الروهينغيا في مخيم اللاجئين في بازار كوكس أكثر عرضة للإصابة بوباء فيروس كوفيد-19

محمد راكيبول حسن ©

---

[93] فمثلاً تبين البيانات المقدمة من بلدية ساوباولو أن الأشخاص من ذوي البشرة السوداء معرضين للوفاة بكوفيد-19 بنسبة 62% أكثر من الأشخاص ذوي البشرة البيضاء، انظر منظمة العفو الدولية، *البرازيل: في مواجهة فيروس كوفيد-19 ينبغي على السلطات ضمان حصول الجماعات المهمشة على درجة وافية من الرعاية الصحية* (الأخبار، 14 مايو/أيار 2020)، www.amnesty.org/en/latest/news/2020/05/brazil-covid19-authorities-must-ensure-access-healthcare/ (بالإنجليزية).انظر أيضاً الغارديان، "نحن نواجه الفناء": البرازيل تفقد جيلاً من قادة السكان الأصليين بوباء فيروس كوفيد-19"، 21 يونيو/حزيران 2020، https://www.theguardian.com/global-development/2020/jun/21/brazil-losing-generation-indigenous-leaders-covid-19 (بالإنجليزية). واعتباراً من 18 يونيو/حزيران ذكرت منظمات السكان الأصليين أن 332 شخصاً منهم توفوا وأن 7208 أصيبوا بالعدوى في كافة أنحاء البلاد: http://quarentenaindigena.info/casos-indigenas/

[94] بي بي سي نيوز، البرازيل: المدافع عن حقوق أراضي الأمازون زيزيكو غواهاهارا أردي بالرصاص، 2 أبريل/نيسان 2020، https://www.bbc.co.uk/news/world-latin-america-52135362 (بالإنجليزية).

[95] فرع منظمة العفو الدولية في البرازيل، *منظمة العفو الدولية تطلب من الشرطة الاتحادية التحقيق في سبب وفاة آري أورو إيو واوو واوو المنتمي إلى السكان الأصليين*، 18 أبريل/نيسان 2020، https://anistia.org.br/noticias/anistia-internacional-pede-para-que-policia-federal-investigue-causa-da-morte-indigena-ari-uru-eu-wau-wau/ (بالبرتغالية).

[96] انظر منظمة العفو الدولية، *البرازيل: في مواجهة فيروس كوفيد-19 ينبغي على السلطات ضمان حصول الجماعات المهمشة على درجة وافية من الرعاية الصحية* (الأخبار، 14 مايو/أيار 2020)، www.amnesty.org/en/latest/news/2020/05/brazil-covid19-authorities-must-ensure-access-healthcare/ (بالإنجليزية).

3. التوصيات

الرسم الفني لجسكيران كيه. ماروي J.Kirango ©

يجب في جميع الأوقات – بما في ذلك خلال أزمات شديدة مثل وباء فيروس كوفيد-19 الحالي – اعتبار الذين يدافعون عن حقوق الإنسان حلفاء، والاعتراف بهم، وتمكينهم من مزاولة أنشطتهم بأمان من دون قيود لا لزوم لها. وكما قالت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في أبريل/نيسان: " في كافة مراحل هذا الوباء، بما في ذلك مرحلة التعافي، يجب بذل كلّ جهد ممكن لإشراك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ونشطاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان. لقد كدّس هؤلاء بعد مشاركتهم الطويلة في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وانخراطهم مع المجتمعات الحضرية ومع فئات ضعيفة محدّدة، مثل الشعوب الأصلية، العديد من الدروس القيمة التي يمكن أن يستفيد منها جميع صناع السياسات اليوم".[97]

بيد أن الحالات التي أُضيء عليها في هذا التقرير الموجز وفي الملحق أدناه تبين أن المدافعين عن حقوق الإنسان يظلون عرضة للاعتداءات، والإهمال، والتهميش، وإن الحيز المدني الذي يحتاجونه للعمل آخذ بالتقلص باطراد.

ومع أن بعض الاجراءات التقييدية مثل عمليات الحجر والإغلاق قد تكون ضرورية للحفاظ على الأرواح وحماية الصحة العامة خلال هذه الفترة، إلا أنه ينبغي على السلطات أن تتخذ كافة الخطوات الممكنة لضمان استمرار التمسك بالحق في الدفاع عن حقوق الإنسان، وأن تكون أي قيود تُفرض منصوص عليها في القانون، وأن تكون ضرورية ومتناسبة مع هدف مشروع وغير قائمة على التمييز المجحف.

وإضافة إلى ذلك ينبغي على الدول الاعتراف بالدور المحدد والضروري جداً الذي ينبغي على المدافعين عن حقوق الإنسان الاضطلاع به في ظل الوباء، ومن ضمن ذلك القضايا الملحة جداً التي لا يجوز وقف العمل بشأنها أو منعها؛ إذ ربما يقومون بتحرك لمنع انتهاكات جارية لحقوق الإنسان أو توثيقها (بما في ذلك حماية أنفسهم من الاعتداءات)، أو يقدمون مساعدة إنسانية، أو يوزعون معلومات مهمة جداً تتعلق بالصحة العامة، أو يسهمون في جهود حماية الصحة العامة ومواجهة الوباء.

ومن شبه المستحيل التصدي لفيروس كوفيد-19 وإنقاذ أكبر عدد ممكن من الأرواح والأرزاق من دون مشاركة كافة الأشخاص والجماعات الذين يدافعون عن حقوقنا الإنسانية في العالم، لذا فإن الاعتراف بالمدافعين عن حقوق الإنسان، وحمايتهم، وتمكينهم من القيام بعملهم الهام جداً هو ليس من واجب الدول فحسب، بل أيضاً من مصلحتها ومصلحة المجتمع ككل للتخفيف من وطأة التأثير الأقسى للأزمة وضمان عدم التخلي عن أي كان.

---

[97] المفوضية السامية لحقوق الإنسان، *مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان تتحدث أمام مجلس حقوق الإنسان إن "فيروس كوفيد-19 "اختبار قاس يمتحن قياداتنا" ويتطلب إجراءات حاسمة ومنسقة "، إحاطة غير رسميّة بشأن وباء كوفيد-19 ، بيان أدلت به ميشيل باشيليت، المفوضة السامية لحقوق الإنسان*، 9 أبريل/نيسان 2020، https://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25785&LangID=A

تحث منظمة العفو الدولية دول العالم على:

تمكين ودعم المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني للمساهمة في جهود حماية الصحة العامة والتصدي للوباء، وبصورة أعم لمواصلة عملهم المتعلق بحقوق الإنسان.

الاعتراف العلني بالدور الحاسم الذي يؤديه كل المدافعين عن حقوق الإنسان - ومن ضمنهم الصحفيون، والعاملون في الرعاية الصحية، والعاملون الضروريون - في تقديم المعلومات ومواجهة التحديات المتمثلة بالوباء وتأثيراته المتعددة والمتباينة لاسيما على الجماعات الأكثر تهميشاً.

تزويد المدافعين عن حقوق الإنسان في الخط الأمامي للوباء بالمعلومات الضرورية، والأدوات، والمعدات الوقائية التي يحتاجونها لمزاولة أنشطتهم في مجال حقوق الإنسان بأمان.

التأكد من أن أي اجراءات تُقيد الحق في الدفاع عن حقوق الإنسان – بما فيها تلك التي تفرض قيوداً على الحقوق في حرية التنقل، والتعبير، وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، والتجمع السلمي – ضرورية ومتناسبة تماماً لحماية الصحة العامة أو لمتابعة غرض مشروع آخر بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

التأكد من أن أي اجراءات تُتخذ في سياق التصدي لكوفيد-19 لا تنطوي على تمييز ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، وبخاصة المنتمين إلى المجتمعات المهمشة أو تعاقبهم أو تعرضهم للخطر.

التأكد من عدم فرض قيود غير لازمة على عمل وسائل الإعلام، والصحفيين، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والسماح لهم بمواصلة عملهم برغم القيود المفروضة على التنقل. ولا يجوز معاقبة الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان أو إنزال قصاص بهم بخلاف ذلك بسبب مزاولتهم لأنشطتهم المشروعة أو إخضاعهم لاجراءات تحدُّ بلا مبرر من الحق في حرية التعبير باسم التصدي لفيروس كوفيد-19.

الإحجام عن فرض حظر شامل على نشر المعلومات، بما فيه ذلك المبني على مفاهيم غامضة ومبهمة مثل "أخبار ملفقة" أو "نشر معلومات مضللة" وإلغاء أو تعديل التشريعات التي تفرض عقوبات جنائية لمجرد إطلاع الآخرين على المعلومات أو توزيعها.

ضمان تمكّن المدافعين عن حقوق الإنسان من القيام بعملهم متحررين من عمليات الانتقام، أو الترهيب، أو التهديدات، وتوفير اجراءات حماية فعالة بما يكفل عدم استغلال الأزمة من جانب أولئك الساعين إلى عرقلة عملهم.

توفير الحماية المحددة التي قد تحتاجها المدافعات عن حقوق الإنسان ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي يواجهنه بسبب عملهن والإقرار بالتحديات والأخطار المعينة التي يتعرضن لها.

مواجهة التهديدات، والاعتداءات، والمضايقات، والترهيب الذي يتعرض له المدافعون عن حقوق الإنسان بشكل فعال بما في ذلك عبر إجراء تحقيقات سريعة، وشاملة، ومستقلة، ونزيهة - حيث ينطبق - وتقديم الجناة المشتبه بهم إلى العدالة في محاكمات عادلة.

الإفراج الفوري ودون قيد أو شرط عن جميع الذين يظلون رهن الاحتجاز لمجرد عملهم في مجال حقوق الإنسان وضمان عدم استثنائهم من برامج الإفراج من السجن.

4. مزيد من الوثائق

أفريقيا

منظمة العفو الدولية، إريتريا: أبدوا إنسانية وأفرجوا عن سجناء الرأي في خضم تفشي فيروس كوفيد-19، 3 أبريل/نيسان 2020، https://www.amnesty.org/en/latest/news/2020/04/eritrea-show-humanity-and-release-prisoners-of-conscience-amid-covid19/ (بالإنجليزية)

منظمة العفو الدولية، مدغشقر: احتجاز صحفي على ذمة المحاكمة مع استخدام السلطات كوفيد-19 كذريعة لترهيب الصحفيين، 9 أبريل/نيسان 2020، www.amnesty.org/en/documents/AFR35/2117/2020/en/. (بالإنجليزية)

منظمة العفو الدولية، أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: وفرّوا الحماية للمحتجزين المعرضين لمخاطر تفشي وباء فيروس كوفيد-19، وخففوا من اكتظاظ السجون وأطلقوا سراح سجناء الرأي، 20 أبريل/نيسان 2020، www.amnesty.org/ar/latest/news/2020/04/subsaharanafrica-protect-detainees-at-risk-of-covid-unclog-prisons-and-release-prisoners.

منظمة العفو الدولية، أفريقيا الجنوبية: كوفيد-19 ذريعة لزيادة مضايقة الصحفيين وإضعاف المؤسسات الإعلامية من جانب الدول، 3 مايو/أيار 2020، www.amnesty.org/en/latest/news/2020/05/southern-africa-covid19-a-pretext-for-surge-in-harassment-of-journalists-and-weakening-of-media-houses-by-states/. (بالإنجليزية)

الأمريكيتان

منظمة العفو الدولية، فنزويلا: سجن صحفي نشر تقريراً عن فيروس كوفيد-19، 23 مارس/آذار 2020، www.amnesty.org/en/documents/amr53/2019/2020/en/. (بالإنجليزية)

داناللي إستوبنيان، ما زال القادة الاجتماعيون في كولومبيا يُقتلون أثناء الحجر، 22 يونيو/حزيران 2020، www.amnesty.org/en/latest/news/2020/06/lideres-sociales-nos-siguen-matando-durante-cuarentena. (بالإنجليزية)

منظمة العفو الدولية، هندوراس: اختفاء ناشطين في مجال حقوق الانسان من السكان الأصليين، 23 يوليو/تموز 2020، https://www.amnesty.org/en/documents/amr37/2780/2020/en/ (بالإنجليزية)

آسيا

منظمة العفو الدولية، ميانمار: الرقابة تضر بمواجهة فيروس كوفيد-19، 27 أبريل/نيسان 2020، https://www.amnesty.org/en/documents/asa16/2184/2020/en/. (بالإنجليزية)

منظمة العفو الدولية، بنغلاديش: اليوم العالمي لحرية الصحافة: لا يجوز أن يكون كوفيد-19 عاملًا مرضيًا مسببًا للقمع، 3 مايو/أيار 2020، www.amnesty.org/en/latest/news/2020/05/covid-19-must-not-be-a-pathogen-of-repression/. (بالإنجليزية)

أوروبا وآسيا الوسطى

منظمة العفو الدولية، روسيا الاتحادية: صحفية معرضة للخطر عقب تلقيها تهديداً بالقتل: إلينا ميلاشينا، 17 أبريل/نيسان 2020، https://www.amnesty.org/en/documents/eur46/2172/2020/en/. (بالإنجليزية)

منظمة العفو الدولية، روسيا الاتحادية: منظمة العفو الدولية تطالب بإسقاط قضية الأخبار الملفقة المرفوعة ضد الطبيبة يوليا فولكوفا، 8 مايو/أيار 2020، https://eurasia.amnesty.org/2020/05/08/amnesty-international-trebuet-prekrashheniya-dela-o-fake-news-v-otnoshenii-vracha-yulii-volkovoj/. (بالروسية)

منظمة العفو الدولية، روسيا الاتحادية، روسيا: احتجاز صحفي بارز تجسيد لحملة القمع التي تشنها السلطات ضد النشطاء في خضم تفشي فيروس كوفيد-19، 28 مايو/أيار 2020، www.amnesty.org/en/latest/news/2020/05/russia-prominent-journalists-detention-epitomizes-authorities-crackdown-on-activists-amid-covid-19/. (بالإنجليزية)

منظمة العفو الدولية، أذربيجان: احتجاز في مستشفى للأمراض النفسية بسبب انتقاد الرئيس : أجيل هومباتوف، 18 يونيو/حزيران 2020، www.amnesty.org/en/documents/eur55/2550/2020/en/. (بالإنجليزية)

منظمة العفو الدولية، أذربيجان: الإفراج عن الناشط الذي كان محتجزًا في مستشفى للأمراض النفسية، 13 يوليو/تموز 2020 ، https://www.amnesty.org/en/documents/eur55/2713/2020/en/ (بالإنجليزية)

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

منظمة العفو الدولية، مصر: ضعوا حداً للاعتداءات المتواصلة على الصحفيين وغيرهم من العاملين في وسائل الإعلام، 3 مايو/أيار 2020، www.amnesty.org/ar/latest/news/2020/05/egypt-end-relentless-attacks-on-journalists-and-other-media-workers.

منظمة العفو الدولية، مصر: العاملون في المجال الصحي يواجهون خيارات مستحيلة "الموت أو السجن"، 18 يونيو/حزيران 2020، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2020/06/egypt-health-care-workers-forced-to-make-impossible-choice-between-death-or-jail/.

منظمة العفو الدولية، البحرين: أفرجوا عن المدافعين الحقوقيين ونشطاء المعارضة، 6 أبريل/نيسان 2020، https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE1120742020ARABIC.pdf.

منظمة العفو الدولية، دولة فلسطين: يتعين على السلطات وضع حد للاحتجاز التعسفي لمنتقديها في ظل تفشي فيروس كورونا، www.amnesty.org/ar/documents/mde21/2248/2020/ar/.

منظمة العفو الدولية، الجزائر: ضعوا حداً لقمع نشطاء وصحفيي الحراك في خضم تفشي وبقاء فيروس كوفيد-19، 27 أبريل/نيسان 2020، www.amnesty.org/ar/latest/news/2020/04/algeria-end-repression-against-hirak-activists-and-journalists-amid-covid19/.